الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الثلاثاء 5 تشرين الثاني 2024
العدد 5344 السنة التاسعة عشرة
Mardi 5 Novembre 2024 no 5344 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الانتخابات الأميركية
إقبال «هائل» على التصويت عن بُعد
نحو سيناريو 2020 مكرّر؟
13

ليزا «تطلب» التمديد لـ«القائد» ونصائح بأن يشمل بقية القادة
2

هل يسلّم الجيش واليونيفل داتا الرادارات للتحقيق في إنزال البترون؟
2

إسرائيل أمام «تسوية» أو حرب استنزاف طويلة
3

مناورة بحرية بين إيران وأذربيجان في بحر قزوين (أ ف ب)

قضية اليوم

السفيرة الأميركية «تطلب» التمديد للقائد

وسط مؤشرات سلبية حيال وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان، يتصرّف الجميع على أساس اقتناع بأن لا انتخاب لرئيس للجمهورية قبل وقف العدوان. وبناءً عليه، تتحرك الجهات المحلية والخارجية المعنية بلبنان لمواجهة تحدّيات من نوع خاص، إذ تركّز الولايات المتحدة على حشد أصوات الكتل النيابية لإمرار اقتراح قانون بالتمديد لقائد الجيش العماد جوزيف عون مرة ثانية في قيادة الجيش. وتحدثت السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون بصراحة شديدة مع القوى السياسية من أجل ذلك، مطالبة بعقد جلسة للتصويت على التمديد.

وبما أن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي تنأى بنفسها عن إعداد مشروع قانون بالتمديد له، وتترك المهمة، كما في التمديد الأول، للكتل النيابية لتفادي طعن وزير الدفاع موريس سليم في التمديد بذريعة أنه لا يحمل توقيعه، تتجه الأنظار إلى مجلس النواب، وتحديداً الى رئيسه نبيه بري الذي نُقل عنه قوله إنه لم يعرف حتى الساعة ما إذا كان النواب المنتمون إلى حركة «أمل» سيصوّتون، كما في السابق، على اقتراح القانون الذي يقضي بالتمديد لقادة الأجهزة العسكرية والأمنية.

وتقول المعلومات إن بري اطّلع على الاقتراح الذي تقدم به نائب رئيس حزب «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان، وحصر التمديد بقائد الجيش، من دون قادة الأجهزة الأمنية، في انتظار اقتراح قانون تعدّه كتلة «الاعتدال» بالتشاور مع عدد من الكتل يقضي بالتمديد لقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية من رتبتَي لواء وعماد. ويتصرّف عون، وفقَ ما تقول مصادر مطلعة، وكأنه فوق الجميع، متكئاً على «حصانة» أميركية ضامنًا التمديد في جيبه، إذ لديه قناعة بأن الأميركيين سيضغطون لإقرار التمديد. علماً أن بعض مساعديه نصحوه بالتوجه الى كتل نيابية لجعل القانون يشمل مواقع أخرى، لتفادي الطعن. وقد ركّز عون في الأسابيع الماضية على الترويج لفكرة التمديد له بسبب الظروف الأمنية في البلد، وهي واحدة من الأفكار التي ناقشها مع بري أمس في عين التينة حيث «تناول موضوع النازحين والتوترات الأمنية في المناطق والأحداث التي تحصل»، وكذلك مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

ورجّحت مصادر متابعة دمج أكثر من اقتراح قانون للتمديد لقائد الجيش، إذ إن الاقتراح الذي تقدّمت به القوات اللبنانية ينص على التمديد لعون وحده، ما يجعله قابلاً للطعن. ولذلك، يجري درس أن يشمل الاقتراح النهائي قادة الأجهزة الأمنيّة الأخرى، وعلى رأسهم المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان. وتؤكد المصادر أنّ عدداً من المرجعيّات يميل إلى اقتراح القانون الذي تقدّم به النائب بلال عبد الله منذ أشهر، ويتضمّن التمديد لجميع العسكريّين في الأسلاك كافةً، لعامين إضافيين، على أن يستفيد منه عون بعام واحد باعتباره ممدّداً له سابقاً.

إلى ذلك، لا تزال تتفاعل قضيّة استبدال أحد المرشّحين السنّة بتلميذ ضابط درزي في المديريّة العامّة للجمارك، في دورة الضبّاط الأخيرة، بعدما أخذ مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان الأمر على عاتقه، وبدأ الضغط على المرجعيات السياسيّة لإيجاد حل لهذا «الخلل». وبينما أشارت المعطيات إلى أنّ رئيس الحكومة لا يزال متمسّكاً بحل يقضي بنقل ضبّاط من الجيش إلى الجمارك، لتصحيح الخلل، نُقل عن رئيس الحكومة أنّ هذا الأمر اصطدم برفض رئيس مجلس النوّاب.

ولم يؤدّ التواصل مع قائد الجيش إلى حلّ للقضيّة، وخصوصاً بعدما «بقّ البحصة»، وأكّد أمام زوّاره أنّه غير قادر على إيجاد حلّ، واستبدال التلميذ الضابط الدرزي بالمرشّح السنّي، لأنّه لا يريد إغضاب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السابق وليد جنبلاط، قائلاً: «جنبلاط بيده مفتاح بري»، في إشارة إلى أن جنبلاط قادر على إقناع بري بالتمديد لقائد الجيش، وانتخابه في ما بعد رئيساً للجمهوريّة.

> عودة الحديث عن مشروع يشمل كلّ القادة العسكريين

إنزال البترون: لا مرجعية أمنية موحّدة للتحقيق

أثار رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي مع قائد الجيش العماد جوزيف عون موضوع الإنزال الإسرائيلي في منطقة البترون وخطف المواطن عماد أمهز. وعلمت «الأخبار» أن عون شرح ما لدى الجيش من معلومات، لكنه لم يجب عن سؤال مباشر حول عدم إصدار الجيش أيّ بيان في شأن ما حصل. وبرّر عون الأمر بأن حول عدم إصدار بيان حتى اللحظة، في انتظار تحقيقاً في الشقّ المتعلق به».

وعلم أن النائب العام التمييزي القاضي جمال الحجار، لم يصدر استنابةً قضائية يطلب فيها حصر التحقيق بفرع المعلومات، وخصوصاً أنه في حال ترك الملف الى فرع المعلومات فقط، فإن للأمر تبعات، من بينها حاجة التحقيق الى داتا موجود قسم منها لدى الجيش ولدى القوات الدولية العاملة في الجنوب، وخصوصاً داتا المراقبة الخاصة بنشاط رادارات تنتشر على طول الساحل اللبناني، كما توجد عدة طرادات وسفن حربية تابعة للجانبين الفرنسي والألماني في المياه اللبنانية وفي المياه الإقليمية أيضاً، وبالتالي يفترض توجيه طلبات حول داتا من الجيش ومن القوات الدولية، وهو ما أشار اليه وزير الداخلية القاضي بسام المولوي بعد اجتماع مجلس الأمن المركزي أمس.

وفيما يعمل كل جهاز أمني في لبنان على الملف، إلا أن ما ظهر حتى الآن هو أن العدوّ تمكن من القيام بعدة أمور أساسية؛ منها:

أولاً، اختَرق عن بعد كاميرات تسجيل في المبنى، وتبين أنه عطل عملية التسجيل أثناء تنفيذ عملية الخطف.

ثانيا: بيّنت المعطيات التقنية والفنية التي جمعت ان القوة قطعت مسافة لا تتجاوز الـ 250 متراً، ونجحت خلال أربع دقائق من لحظة النزول على الشاطئ الى لحظة الوصول الى المبنى والعودة الى الشاطئ. وأظهرت معاينة الشقة أنه تم جرّ المخطوف خلال أقل من نصف دقيقة من سريره الى الخارج، بينما عمل أفراد من القوة على أخذ بعض أغراضه ولا سيما الحاسوب وهاتفه الخلوي.

ثالثاً، استغلت القوة المعادية ثغرات في عمل الأجهزة الأمنية، إذ إنه لم يحصل أن تمت مداهمة شقة في لبنان بحثاً عن مطلوب بالطريقة التي نفذتها القوة المعادية التي لجأت الى ترهيب سكان المبنى الذين استفاقوا على صوت خلع باب الشقة، قبل أن يبادر أحد أفراد القوة الى الصراخ بلهجة لبنانية: «فوتو لجوّا.. نحنا أمن دولة».

وبحسب مصدر قضائي، فإن الجهات الرسمية توافقت على أن يقدم كل جهاز ما لديه من معطيات وما يجمعه من معلومات حول ما حصل، وأشار الى أن كل الحديث الذي جرى مع عائلة وأصدقاء وجيران المختطف، لم يعط أي إشارة الى أن له علاقة بحزب الله أو بعمل خاص، وأن كل عارفيه تحدثوا عن سفره الدائم، وأنه كان يشارك دائماً في دورات تدريبية لرفع مستوى أدائه لقيادة سفن كبيرة، إضافة الى أنه كان يدرس التقدم بطلب هجرة الى كندا مع أفراد عائلته.

وبحث الرئيس ميقاتي في موضوع الإنزال مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسفيرة الاتحاد الأوروبي، وسلّمهم رسالة أكدت «أن العدوان الإسرائيلي المستمرّ، وخصوصاً الهجمات على مدن مثل بعلبك وصور، أدت إلى نزوح قرى بأكملها وتهديد مواقع تراثية وثقافية لا تُقدّر بثمن»، موضحاً «أن الحكومة تدين بشدة هذه الأعمال التي تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتعرّض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، وتدعو إلى وقف فوري للنار لوقف العنف العبثي»، مطالباً «مجلس الأمن باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لحماية هذه الكنوز التاريخية».

وقال ميقاتي «إن الحكومة اللبنانية أعلنت صراحة التزامَها بالقرار 1701، وعزّمها على تعزيز الجيش في الجنوب ورحّبت بكل المواقف التي تدعو الى وقف إطلاق النار، إلا أن العدوّ الإسرائيلي انقلب على كل الحلول المقترحة ومضى في جرائم الحرب في حق مختلف المناطق اللبنانية».

> هل يفرج الجيش عن داتا الرادارات وهل تتعاون قوات اليونيفل في تبادل المعطيات

التحقيقات يتولاها فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي.

وفي هذا الإطار، توالت الأسئلة عما يقوم به الجيش إزاء هذا الخرق، إذ سُجل على قيادته عدم إصدار بيان حتى اللحظة بشأن ما حصل، فضلاً عن أن أحداً من مديرية المخابرات في الجيش لم يتواصل مع ذوي المخطوف لجمع معلومات بشأن ابنهم، علماً أن الجيش فتح تحقيقاً تقنياً في الشق المتعلق به، ولا سيما أنه المسؤول عن مراقبة البحر، لمعرفة كيف دخل جنود العدوّ وكيف خرجوا، وأين مكمن الخلل، وتحديد ما جرى رصده من خلال المعدات العائدة للجيش. وفيما لا جواب رسمياً من قبل الجيش

العينة الذي خطف الكوماندوس الاسرائيلي امهز من داخله (افـ ب)

هل يُفترض أن تحمي «اليونيفل» البترون؟

عمر نشابة

لم يصدر بيان رسمي عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفل) بشأن ما حصل في البترون الجمعة الفائت، عندما خطفت قوة كوماندوس إسرائيلية آتية من البحر المواطن اللبناني عماد فاضل أمهز من بيته ونقلته الى جهة مجهولة. فهل كان يفترض أن تتدخل اليونيفل لمنع القوة الإسرائيلية من الوصول الى الشاطئ اللبناني؟

أنشأ مجلس الامن الدولي قوة اليونيفل عام 1978 لـ«التحقق من انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفاعلة» (القرار 426). أما قوة اليونيفل البحرية فتأسست عام 2006، وهي تتألف من سفن حربية بنغلادشية وألمانية ويونانية وإندونيسية وتركية، تنتشر على امتداد الساحل اللبناني لـ«دعم القوات البحرية اللبنانية في مراقبة مياهها الإقليمية وتأمين السواحل اللبنانية ومنع دخول الأسلحة غير المصرّح بها إلى لبنان عن طريق البحر» (كما يرد في الموقع الرسمي الخاص باليونيفل). وثمة جانب آخر من مهام قوة اليونيفل البحرية، يتمثل بمساهمتها في تدريب البحرية التابعة للجيش اللبناني.

بما أن المسؤولية الأساسية لحماية لبنان واللبنانيين من أي هجوم عسكري خارجي تعود للجيش اللبناني، كان يفترض أن تقدم اليونيفل المساعدة اللازمة للدفاع عن الشواطئ اللبنانية والتصدي للهجوم العسكري على البترون كونه تجاوزاً خطيراً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وإذا كان الجيش غير قادر عسكرياً وتقنياً على مواجهة القوة الإسرائيلية المهاجمة، كان يفترض أن تساندَه اليونيفل لأن ذلك يصبّ في إطار تثبيت سلطة الدولة اللبنانية و«تأمين السواحل اللبنانية» ودعم و«تدريب البحرية التابعة للجيش اللبناني».

لا بد من الإشارة الى أن قوة اليونيفل البحرية هي الأولى من نوعها في بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وتتباهى الأمم المتحدة بأن «نشر القوة البحرية التابعة لليونيفل كان خطوة تاريخية دفعت إسرائيل إلى رفع حصارها البحري عن لبنان» عام 2006. لكنها تتحفظ عن الادلاء بأي تصريح اليوم بعد امتناعها، أو عجزها، عن مساندة الجيش ومنع انتهاك السيادة اللبنانية من قبل إسرائيل وعن حماية مواطن لبناني من الخطف والإخفاء القسري.

تبلغ الميزانية السنوية لليونيفل نحو نصف مليار دولار، ويعمل فيها حالياً 11,000 شخص، من بينهم 10,000 عسكري، فضلاً عن حوالي 550 موظفاً مدنياً محلياً و250 موظفاً مدنياً دولياً. ويساهم نحو 50 بلداً في قوات اليونيفل، بما في ذلك إندونيسيا التي تعدّ أكبر مساهم (1200 عسكري). وتتكون القوة البحرية التابعة لليونيفل حالياً من خمس سفن مجهزة بتقنيات عسكرية ورادارات متطوّرة، إضافة إلى ست طائرات هليكوبتر. فكيف يمكن أن تمرّ سفن حربية إسرائيلية تنقل أكثر من 20 عنصراً مسلّحاً، عبر المياه الإقليمية اللبنانية، متجاوزة رادارات المراقبة وأنظمة الرصد العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وتصل الى الشاطئ حيث تنفذ جريمة خطف مواطن وتنقله الى جهة مجهولة من دون أن تدري اليونيفل، أم أنها علمت بالأمر ولم تبلّغ القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني؟

ولا بد من الإشارة الى أنّ من حق اليونيفل استخدام القوة. فهي بعثة لحفظ السلام تعمل بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار تنفيذ ولايتهم، يجوز لأفراد هذه القوات ممارسة حقهم الأصيل في الدفاع عن النفس. كما يجوز لقوات اليونيفل أن تلجأ إلى الاستخدام المتناسب والتدريجي للقوة من أجل:

- ضمان عدم استخدام منطقة عملياتها في أنشطة عدائية؛
- مقاومة المحاولات باستخدام القوة وأنظمة الرصد العسكرية التابعة للأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها؛
- ضمان أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني؛
- حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الوشيك.

لكن اليونيفل لم تفعل، ولم تحم «أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها» عندما استهدفها الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر في الناقورة وفي عدد من قواعده في الجنوب؛ كما أنها لم تحم المدنيين المعرّضين للخطر؛ ومن بينهم اللبناني المخطوف والمخفي قسراً عماد أمهز.

قوات العدو تتجنّب مواجهة المقاومين دفعاً للخسائر

إسرائيل أمام مفترق: «تسوية» أو حرب استنزاف طويلة

دخلت الحرب الإسرائيلية في الأيام الأخيرة في نوع من المراوحة، فيما يقف العدو الإسرائيلي على مفترق طرق، إذ تحتاج قيادته لأن تقرّر: إما قواته داخل مستوطنة المطلة، حيث استهدفت تجمعات الجنود، ودبابة «ميركافا» عند بوابة المستوطنة. ولكن هل يعني هذا انتهاء العملية البرية الإسرائيلية؟

رغم تسجيل انسحابات من غالبية القرى، إلا أن قوات العدو تحافظ على وجودها على أطراف قرى أخرى، مثل عيتا الشعب ومارون الراس ويارون، وحتى عيترون. حيث يواصل قصف الأطراف الشمالية لمارون الراس، المشرفة على مدينة بنت جبيل، التي تتعرّض بدورها لقصف يومي، إضافة الى البلدات المحيطة مثل الطيري وكونين وعيناثا. ويمكن تفسير ذلك أنه تمهيد لمحاولات تسلل ستنفذها قوات العدو نحو أطراف المدينة، أو أنه يأتي لتأمين قوات العدو في المنطقة الحدودية من الاستهداف بالصواريخ والمدفعية. مع ترجيح الاحتمال الأول.

كذلك، بعدما فشل العدو في التوغّل في الناقورة، حيث دمّر المقاومون 4 دبابات في منطقة «المشيرفة» الحدودية، إضافة المواجهات التي وقعت في البَيّونة، يسعى العدو حالياً لتنفيذ عمليات تسلل بمجموعات صغيرة نحو منطقة حامول الحرجية، بين الناقورة وعلما الشعب، حيث تتعرض قواته لكمائن المقاومة ونيرانها بشكل دائم. ومن المتوقع أن يزجّ العدو محاولاته التقدّم في هذا المحور خلال الأيام المقبلة.

وهذان السيناريوان يندرجان ضمن «المرحلة الأولى» من العملية العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان. وبالتالي، لا يحتاج تنفيذهما الى قرار جديد من المستوى السياسي، بل هما في قلب المهمة المحدودة الأصلية لجيش العدو، والتي لم تتحقّق بعد بشكل كامل. ولذلك، يرى المحلل العسكري يوسي يهوشع، أن «هناك انخفاضاً في حجم القوات عند خط التماس مع لبنان بشكل كبير (...) يقف الجيش عند خطّ معيّن، ولا يتقدّم، وينتظر توجيهاً من قبل المستوى السياسي». ورغم أن ذلك «ربّما يكون انتظاراً للانتخابات الأميركية، ولكن من الإشارات التي أجمعها، ليس هناك تقدّم ملموس في الاجتياح البرّي، ولا لأهداف وضع لها الجيش خططاً». فيما «هناك جهود للتوصّل إلى تسوية، وكذلك حالياً ليس هناك تقدم». ويضيف يهوشع أن «الجيش يريد تسوية ويرى أنه قد أكمل معظم أهداف الحرب».

> كثّفت المقاومة استهداف تجمعات العدو في المواقع والمستوطنات وأطراف القرى بالمسيّرات

ويوم أمس، تابعت المقاومة استهدافها، بشكل خاص، لتجمعات العدو في المواقع والمستوطنات الحدودية، وأطراف القرى الحدودية. وشنّت المقاومة هجمات جوّية بأسراب من المُسيّرات الانقضاضيّة على تجمّعات لقوات العدو في مستوطنات المنارة ويفتاح ونطوعة وزرعيت وإيفن مناحم وشرقي بلدة مارون الراس، وأصابت أهدافها بدقة. كما تابعت المقاومة استهداف المستوطنات التي كانت قد أمرت المستوطنين بإخلائها سابقاً، وصولاً إلى الكريوت شمال حيفا، بصليات من الصواريخ.

(الأخبار)

(افـ ب)

الحدث

لا أسرّة للمصابين بحروق

راجانا حميّة

بعد 14 عاماً على إنجاز الأعمال في المستشفى التركي لمعالجة الحروق وتجهيزه، افتتح وزير الصحة فراس أبيض، أمس، عدداً من أقسام المستشفى لتلبية الحاجة في ظل الحرب التي أدّت إلى خروج 8 مستشفيات عن الخدمة. بين أقسام

> يحمل «الجعيتاوي» الثقل الأكبر في معالجة المصابين بالحروق، يليه «السلام» في طرابلس

المستشفى، واحد لمعالجة الحروق يضمّ أربعة أسرّة وعدداً من العيادات لمعالجة الحروق والجرحى. ولكن، هل يسدّ هذا القسم الحاجة المتزايدة لأسرّة معالجة الحروب؟

عملياً، لن يكون هذا القسم سفينة إنقاذ لهذا «القطاع» الذي يعاني من ازدحام في أعداد المصابين بحروق بالغة بسبب الحرب الدائرة، ومن وصول المستشفيين الوحيدين المتخصصين في لبنان بمعالجة الحروق، اللبناني الجعيتاوي في بيروت والسلام التخصصي في طرابلس، إلى قدرتهما الاستيعابية القصوى.

عملياً، يقوم الجعيتاوي بالجزء الأكبر من الواجب، إذ يضمّ العدد الأكبر من الأسرّة، بعدما انخفضت القدرة في مستشفى السلام من 33 سريراً إلى أقل من 15 بسبب أكلاف علاجات الحروق.

في 23 أيلول الماضي، عقب حادثتي الـ«بايجر»، رفع «الجعيتاوي» - بالتوافق مع وزارة الصحة - قدرته الاستيعابية من 9 أسرّة إلى 25، بعدما خلّفت التفجيرات عدداً كبيراً من المصابين بحروق في أنحاء متفرّقة من الجسم. غير أن الزيادة لم تكف لمواجهة الارتفاع الهائل في أعداد المصابين، إذ امتلأت الأسرّة «خلال كم ساعة»، وفق المدير العام لـ«الجعيتاوي» الدكتور بيار يارد. وحتى اللحظة، لا يزال الوضع على حاله، فما إن يفرغ سرير من مريض حتى يحلّ آخر مكانه. أضف إلى ذلك أن خلوّ أحد الأسرّة أو بعضها لا يعني أن بالإمكان استقبال كل الحالات، لأن هناك 7 أسرّة فقط مجهّزة بأجهزة تنفّس اصطناعي، وفي الغالب «تأتي إلى هنا الحالات المتقدمة التي تحتاج إلى إقامة في غرف مجهزة بتنفس اصطناعي، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى فريق للاهتمام به، ومستلزمات»، يتابع يارد.

يحمل «الجعيتاوي» الثقل الأكبر في معالجة المصابين بالحروق، ويستقبل في أغلب الأحيان الحالات المتقدّمة التي تحتاج إلى علاج معقّد أو طويل. المستشفى الآخر المعالجة الحروق، «السلام» موجود في طرابلس، يعمل بـ«اللحم الحيّ» بحسب مديره العام الدكتور غابي بتنفس اصطناعي، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى فريق للاهتمام به، ومستلزمات»، يتابع يارد.

(أفب)

ونقوم بها أعلى من السقف المعطى لنا. مع ذلك، لم نرفض أحداً. وفي الفترة الأخيرة، وصل من يعالجون في المستشفى إلى 13 من جرحى الحرب». وهناك أيضاً المرضى العاديون، «فهؤلاء يحتاجون إلى علاجات»، وإن كانت ليست بكلفة جرحى الحروب الذين يحتاجون إلى أكثر من عملية وتدخل طبي. ويؤكد السبع «أننا غير قادرين على استعادة كل قدراتنا الاستيعابية إلا إذا رفعوا السقوف». ويشدد على أن ذلك لا يأتي في إطار الضغط وإنما بسبب الأكلاف العالية للمصابين بالحروق، «فالعلاج ليس فقط سريراً، وإنما فريق عمل ومستلزمات وعمليات مكلفة جداً».

وليست الأكلاف هي فقط في المال، وإنما في ما خلّفته الحرب من إصابات بالغة ومتشعبة تحتاج في كثير من الأحيان إلى علاجات معقّدة وطويلة. وفي هذا السياق، يشير الاختصاصي في جراحة التجميل والترميم وفي جراحة الحروق، في «الجعيتاوي»، الدكتور زياد سليمان، إلى أن معظم الحالات التي وصلت من الجنوب «إصابات من الدرجة الثالثة، أي أنها عميقة» ويجري تحويلها من مستشفيات أخرى، مضيفاً أن «أغلب من عالجناهم تتخطى المساحة المحروقة من أجسامهم الـ40% تقريباً، وقد تصل إلى 95%، وهناك الكثير من إصابات الحروق التي تترافق مع إصابات بالرأس أو العظم وتحتاج إلى علاجات متنوعة». وهناك مصابون بحروق من الدرجة الرابعة «واصلة للعضل والعظام، وأعضاء متفحمة بالكامل»، يكمل يارد. وكثير من المصابين بهذه الحروق العميقة تكاد تكون حالهم ميؤوساً منها، أما من ينجو فيحتاج إلى رحلة علاج طويلة ومكلفة. مع ذلك، تتراوح مدة العلاج بين أربعة وستة أسابيع، فيما هناك مرضى «موجودون هنا منذ شهرين وثلاثة أشهر».

خطّة الحلبي لمديري المدارس الرسمية: «اصطفلوا»!

فاتن الحاج

كما كان متوقعاً، انطلق العام الدراسي في المدارس والثانويات الرسمية وسط إرباك وتخبّط كبيرين نتيجة التعاميم الضبابية والمتأخرة لـوزارة التربية، وعدم امتلاك المناطق التربوية الأجوبة عن كثير من تساؤلات المديرين والأساتذة. فقد ترجم كل منهم التعاميم على هواه وبطريقته، فمنهم من تفرّد باجتهادات شخصية مثل اعتماد «واتساب» أو «زووم»، فيما لم يتسلّم الأساتذة حتى الآن أرقام الحسابات لـولوج المنصات التعليمية في المدارس المقفلة والمدارس المعتمدة كمراكز لإيواء النازحين التي ستعتمد خيار التعليم عن بعد، علماً أن الأعمال الإدارية لم تكن قد أنجزت قبل أن تضع الحرب أوزارها، وضعف الإنترنت كشف عورة التعليم «أونلاين» منذ اليوم الأول.

وبحسب روابط الأساتذة، التزم معظم المعلمين بقرار عدم العودة الى التعليم ريثما ينجلي مصير بدل الإنتاجية وشكل التعليم «أونلاين»، نافية أن تكون نسبة الحضور التي تحدثت عنها الوزارة دقيقة. فمصادر رابطة أساتذة التعليم الثانوي قالت إن النسبة لا تتجاوز 20 في المئة في أحسن حالاتها. وبدا لافتاً كلام الروابط عن تهديدات تلقاها أساتذة من مديرين بتسطير استجوابات بحقهم إذا لم يلتحقوا بالتعليم، ما دفع رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي إلى إصدار موقف أكدت فيه أنه «لا التحاق ولا تعليم قبل إصدار جدول واضح ببدل الإنتاجية»، محذّرة من «التهويل على الأساتذة بالاستجوابات لأن هذا لا ينفع». وأكدت رابطة التعليم الأساسي، في بيان، «أننا على استعداد للمباشرة بالتدريس اليوم قبل الغد بعد صدور جدول بدل الإنتاجية»، رافضة أيّ نوع من أنواع التهديد أو الضغط الذي يمارسه المديرون من أجل ثني الأساتذة عن موقفهم.

البارز، أمس، كان إعلان الوزارة أن 50 في المئة من المدارس الرسمية بدأت تعلّم حضورياً وأن 185 ألف طالب تسجّلوا الآن، في محاولة متجددة لاستدراج أموال الجهات الدولية المانحة ليس إلا. وقد حضر، أمس، وزير التربية عباس الحلبي وأركان وزارته إلى مجلس النواب لنيل مباركة لجنة التربية النيابية على خطته التي قال إنها تحرز تقدماً على مستوى التطبيق، «فعدد التلامذة المسجلين بلغ حتى اليوم 185 ألفاً»، مشيراً إلى أن الوزارة حصلت على 200 ألف حساب لتوزيعها على الأساتذة لتسيير «التعليم أونلاين». إلا أن تسجيل التلامذة لا يعني أنهم يتعلمون فعلاً. مع ذلك، طمأن الوزير النواب بأنّ خطته مرنة وقابلة لأيّ تعديل لدى حصول أيّ مستجد. وقال إنه لم يكن يتمنى أن تكون هناك حركة اعتراضية من روابط الأساتذة. أما المدير العام للتربية، عماد الأشقر، فعرض خطة الوزارة بسيناريواتها متوقفاً عند رقم الـ 50 في المئة من المدارس الملتزمة بالتعليم، واهتمام الوزارة برفع عدد التلامذة المسجلين وتأمين جودة التعليم والدعم النفسي لهم، مع إمكانية زيادة عدد

> اقترح نواب من لجنة التربية إعادة توزيع النازحين على المدارس

المدارس المفتوحة وعددها اليوم 350 مدرسة. هنا اقترح بعض النواب، ومنهم النائب ناصر حبدر، إعادة توزيع النازحين على المدارس، فبدلاً من فتح 7 مدارس رسمية في جبل محسن يمكن وضعهم في 5 مدارس، والمدرستان الباقيتان تخصصان للتعليم، وأشار النائب أنطوان حبشي إلى اقتراح مماثل في دير الأحمر. وأيّد النائب ملحم خلف هذا التوجه.

لكن الواقع على الأرض ليس زهرياً كما تصوّره الوزارة. فبعد دعوة البطريرك بشارة الراعي إلى «تحرير» المدارس الرسمية والخاصة من النازحين، تقود خطة الوزير إلى مواجهات كثيرة بين النازحين والمضيفين. وقد شهد يوم أمس إخلاء مدرسة في صوفر من النازحين بطلب من وزير التربية، إفساحاً لبدء العام الدراسي، رغم الوعود المتكررة للوزير بعدم إخلاء المدارس. كذلك، نظّمت حركات اعتراضية من أهالي التلامذة في بعض المناطق، إذ قطع عدد منهم طريق بلدة البيرة في قضاء عكار احتجاجاً على تعليم أبنائهم في فترة بعد الظهر، واضطرارهم للانتقال من منطقة إلى أخرى، ما يكبّدهم تكاليف نقل باهظة، فضلاً عن صعوبة عودة الصغار في وقت متأخر في منطقة جردية، ودعوا إلى إيجاد خطة بديلة. وفي بلدة خربة الجندي العكارية، حصلت مواجهة بين مدير المدرسة وأهالي البلدة الذين اعترضوا على التعليم بعد الظهر بعد إبلاغهم بأن المدرسة معتمدة كمركز لإيواء النازحين وأن أبناءهم سيدرسون في مدرسة أخرى بعد الظهر. وفي المنية ـ طرابلس، سيطالب أهالي مدرسة النبي كزبير، في وقفة ينظّمونها اليوم، بنقل النازحين إلى مكان آخر للأقساط في المجال أمام التلامذة ببدء العام الدراسي، وعدم تشردهم إلى مكان آخر، وخصوصاً أن المدرسة تضم 1200 تلميذ.

وكان التيار النقابي المستقل قد أدان، في بيان، «العشوائية في قرارات وزارة التربية وغياب روابط التعليم عن القيام بالحد الأدنى من دورها المطلوب، ما يهدد باستمرار الفقدان التعليمي»، داعياً إلى تحويل قسم من 800 مليون دولار لتوفير مراكز إيواء لائقة للنازحين تسمح لهم بمساحة للتعلم والتعليم، وإعطاء الأساتذة حقوقهم المادية وصرف بدل مالي مؤقت للأساتذة النازحين لتغطية تكاليف النزوح، فضلاً عن توفير إنترنت واشتراك كهرباء مجاناً.

العدوّ يحتجز شهداء الخيام تحت الركام

أمال خليل

لا تزال جثامين 15 مواطناً تحت ركام منازلهم في وطى الخيام لليوم التاسع على التوالي، إذ تراجع العدو الإسرائيلي، أمس، عن إذن كان قد منحه لليونيفل والصليب الأحمر الدولي لاستئناف أعمال انتشال الشهداء، ورفض تحديد موعد آخر تُمنح فيه ضمانات لليونيفل والصليب الأحمر الدولي والجيش اللبناني والصليب الأحمر اللبناني للوصول الى وطى الخيام الواقعة في الأطراف الجنوبية للبلدة بين الوزاني وتلة الحمامص.

وكان العدو قد سمح أول من أمس بانتشال جثث الشهداء لنحو خمس ساعات بعد يوم من اندحار قواته من الأطراف الشرقية والجنوبية للبلدة. وقضى عشرون شهيداً من آل المحمد وأنسبائهم جراء الغارات والقصف المدفعي الذي استهدف وطى الخيام في 28 تشرين الأول الماضي تمهيداً لتوغل قوة معادية باتجاه المنطقة. وبحسب شهود عيان من بلدتي حلتا والماري المقابلتين، فإن المنازل التي كانوا يقيمون فيها دمرت على رؤوسهم. في أحد صفوف مدرسة جب جنين، جلست كاملة المحمد (27 عاماً) تتقبل التعازي باستشهاد والدها علي المحمد ووالدتها رسمية الأحمد وأشقائها: روان وعبد الله ومروان ولبنان وهادي ومحمد وسعد. أما قريبتها ديما الإبراهيم، المعلمة في مدرسة الخيام الرسمية، فقد استشهدت مع زوجها شادي المحمد وأطفالهما: نادين وخالد وآدم. جثامين روان وديما وأطفالها الثلاثة انتشلت وشيّعت مباشرة في مقبرة عين عرب المجاورة، فيما لا يزال باقي الشهداء تحت الركام بانتظار فرصة جديدة للوصول إليهم.

«الرزق وعزة النفس هو ما قادهم الى الشهادة»، يقول جارهم راشد المحمد الذي ترك وطى الخيام قبل يوم واحد من وقوع المجزرة. ويضيف: «قبل أسبوع، اضطرّوا للعودة الى وطى الخيام للحفاظ على مواشيهم التي يعتاشون من تربيتها. بحثوا كثيراً عن مأوى للمواشي وعن منازل لائقة بهم، لكنهم لم يجدوا. ضاقت بهم الأحوال ولم يتحملهم أحد، ففضّلوا العودة الى الخطر على الذل وفقدان مصدر رزقهم».

مصدر الرزق والخوف من «بهدلة» النزوح دفعا الشقيقين محمود وزينب يعقوب الى البقاء، في حولا منذ بدء العدوان الإسرائيلي قبل أكثر من عام. عند بداية التوغل البري المعادي قبل أقل من شهر، فقد الاتصال بهما. وفي ميس الجبل المجاورة، فقد الاتصال منذ أكثر من شهر بأربعة مسنّين، هم: صباح رزق ونمر حمادي وحسن قبلان ومحمد شرتوني. منهم من لم يتسنّ له المغادرة، ومنهم لا يملك مأوى بديلاً، ما جعلهم يصمدون منذ أكثر من عام في البلدة، رغم الاعتداءات التي تعرّضت لها.

وبحسب مصادر من البلدة، من المحتمل أن يكون اثنان منهم قد استشهدا تحت ركام منزليهما اللذين يقعان في أحياء قريبة على الأطراف. فقد أظهرت الصور الجوية تدمير منزلَي قبلان وحمادي. وتزداد الخشية على مصيرهم بعد توغل جنود العدو في محيط مستعمرة المنارة وتفجيرهم للأحياء السكنية المحيطة بمستشفى ميس الجبل الحكومي الواقع على تلة مقابلة للمنارة.

عن أهمية الإسناد اللبناني

نجيب نصرالله

خلافاً لبعض الذين صاروا يجاهرون بتبعيّتهم لـ «آمر» هو في الواقع تابع تافه لتابع أتفه لتابع أشدّ تفاهة... ثمة من يحاول التذاكي، ومواراة تبعيّته المكشوفة برثّ الواقعية وصدأ العقلانية. غير أن الواقع يقول إن تبعيّته، هو الآخر، لا تقلّ عن تبعية الأول بل تزيد.

فالتابع الأول الذي بلغت به الصفاقة والتحلل القيمي والأخلاقي والوطني والإنساني حدّ المجاهرة بتبعيته والتفاخر بها، ربما كان أقل سوءاً من ذاك المتحذلق الذي يخشى من التعبير عن حقيقته الآسنة، فيلجأ إلى لوك الكلام المهجوّ وخطّ العبارات الشوهاء التي لا تقول شيئاً، وإن قالت فمجرد رصف ركيك لقديم مبتذل لا جديد فيه.

وإن هذا الذي يحاول أن يبدو مخالفاً، في الشكل وليس في المضمون، هو في الحقيقة نسخة معدّلة عن التابع الأول إن لم يزده في الرداءة والخسّة. وإن رداءته التي تفوق الوصف، والقول لواحد مخضرم منهم عبّر عن ضيقه من مزاحمة الطارئين الجدد على التبعيّة تكاد خطط تركيزه على حربه على روسيا وبرنامج مواجهته مع الصين، والهرع لنجدة استثماره الأعظم. فكان حشد الأساطيل وتوجيه الإنذارات واستنفار القواعد والمحميات. وكان أيضاً الانكشاف غير المسبوق لعموم الأنظمة العربية العميلة التي اصطفّت كما لم يحدث أن اصطفت من قبل، ليس خشية من فعل الإسناد فحسب بل لخطورة القرار اللبناني الشجاع ومفصليته وخوفاً من نتائجه، إذ إن الإسناد الذي يستنكره من الإمعان في... التبعية. فهو مثلاً مع فلسطين، لكنه ضد مقاومتها، ومع الحقوق الفلسطينية لكنه يتعامى عن مخاطر التطبيع الإبراهيمي وأثره على الحقوق، وهو مع «الديموقراطية» في سوريا لكنه يرفضها في محميات العار في الخليج، وهو مع مهسا أميني في إيران لكنه لا ينبس ببنت شفة على تقطيع جمال الخاشقجي وتذويب أشلائه بالأسيد، وهو مع حرية التعبير والتظاهر في العراق لكنه يصمت عن نظام القمع الإماراتي واعتقال «المغردين» في قطر والمدوّنين في البحرين أو سجن المعارضين للنظام التابع والعميل في مصر...

الأحدث في مواقف هذا الصنف الأردأ أنه، وانسجاماً مع خطه المتعرج والمتناقض إياه، لا يجد حرجاً في الإصرار على تكرار استنكار قرار «الإسناد» اللبناني لأهل غزة وفلسطين. لكنه وكما العادة يوارب أستنكاره غير المستجدّ بخبث القراءة وتفاهة التحليل، مفترضاً أنه بموارباته المعهودة هذه، وتمثيله لدور الحريص، قد نجح في مواراة حقيقته التابعة. فهو باستنكاره المشين هذا، البعيد عن حقائق الواقع ومعطياته، يذهب حتى أبعد مما ذهب العدوّ نفسه. فالعدو الذي تعامل مع القرار بوصفه تحدياً استراتيجياً كبيراً وعبئاً عسكرياً ثقيلاً، وفرض عليه، من جملة ما فرض، تكبّد الخسائر الفادحة، لم يجرؤ على التهوين من أبعاده الاستراتيجية. فمن نتائج هذا الإسناد وفضائله التي لا تحصى أنه أكد على ما هو مؤكد لجهة كشفه لهشاشة الكيان التكوينية، ودفعت بقادته نحو الاستجارة العلنية براعيه الأميركي الذي اضطر نتيجة لاستشعاره بالمخاطر الكبيرة المحدقة، إلى التعديل في خطط تركيزه على حربه على روسيا وبرنامج مواجهته مع الصين، والهرع لنجدة استثماره الأعظم. فكان حشد الأساطيل وتوجيه الإنذارات واستنفار القواعد والمحميات. وكان أيضاً الانكشاف غير المسبوق لعموم الأنظمة العربية العميلة التي اصطفّت كما لم يحدث أن اصطفت من قبل، ليس خشية من فعل الإسناد فحسب بل لخطورة القرار اللبناني الشجاع ومفصليته وخوفاً من نتائجه، إذ إن الإسناد الذي يستنكره من الإمعان في... التبعية. فهو مثلاً مع فلسطين، لكنه ضد مقاومتها، ومع الحقوق الفلسطينية لكنه يتعامى عن مخاطر التطبيع الإبراهيمي وأثره على الحقوق، وهو مع «الديموقراطية» في سوريا لكنه يرفضها في محميات العار في الخليج، وهو مع مهسا أميني في إيران لكنه لا ينبس ببنت شفة على تقطيع جمال الخاشقجي وتذويب أشلائه بالأسيد، وهو مع حرية التعبير والتظاهر في العراق لكنه يصمت عن نظام القمع الإماراتي واعتقال «المغردين» في قطر والمدوّنين

فضحت أساطير القوة المزعومة وأكدت على واقع عجزه البيّن والمعروف لدى الجميع؛ وأولهم المقاومون الأبطال باستحالة استمراره من دون معونة الغرب، ناهيك عن إرغام الغرب، كل الغرب، على الكشف الصارخ عن حجم وأبعاد الصلات الوريدية القائمة بينه وبين الكيان، وحقيقة أن هذه الصلات تتعدى الدعم والإمداد والحماية إلى حدود التماهي والتطابق والشراكة في الهمجية، وهو ما أفضى إلى شقوق أولية في مجتمعات هذا الغرب، ربما أمكن البناء عليها.

ولأن منطق الرداءة لا يقف عند حدود الاستنكار المستنكر، يتقدم تابع آخر من اللفيف التافه إياه نحو اعتبار الإسناد «خطأ استراتيجياً» كان يجدر بالمقاومة تجنبه، مفترضاً أنه بقوله هذا يقول جديداً صادقاً أو بعيداً عن الشبهة، غافلاً ومتغافلاً عن حقيقة أن ما قامت به المقاومة هو في الواقع، وعلى ما بات واضحاً وجليّاً لكل باحث عن المعرفة، أنه كان، في جوهره العميق والبعيد، استباقاً استراتيجياً لحرب مقررة أكبر وأخطر، وأن العدو كان بصدد وضع اللمسات الأخيرة عليها. بل إن حال الإسناد في ذلك كانت من حال 7 أكتوبر المجيد الذي جاء في سياق استباقي مماثل لما هو أخطر وأشد. فالمسار التطبيعي الذي كان قد شارف على بلوغ الخواتيم التصفوية، كان يحتاج في محطته الأخيرة إلى حرب كبيرة كان الغرب قد وضع خططها وأعدّ مسرحها ووزّع أدوارها. وكانت لولا الوعي الاستباقي لتكون حرباً لا تبقي ولا تذر. فوعي المقاومة الثوري في فلسطين ولبنان هو الذي فرض على مقاومة فلسطين استباق لحظة الإطباق التطبيعي، كما فرض على مقاومة لبنان إعلان الإسناد الذي فرض إيقاعه على الحرب، وتالياً التأسيس لمعادلات جديدة أبعد من الردع.

إنها تبعية التافه لتافه أشد تفاهة منه. لكنّ المهم أن أصوات التابعين ستبقى مجرد أصوات لا قيمة لها، وكلما علت بالاستنكار أو غيره فإنها تؤشر على عمق مأزق المشغّل التابع لمشغل... وهي لا تعدو أن تكون رجع صدى للعويل الإسرائيلي الذي سيشتد يوماً بعد آخر وصولاً إلى يوم التسليم بالهزيمة التي يتولى مقاومو لبنان وفلسطين واليمن والعراق وسوريا كتابة أحرفها.

حقّ الردّ

عطفاً على ما نشرته «الأخبار» (2024/10/25) بعنوان «ما هي قصة البرازيلي – الكندي الذي أطلقه الجيش؟»، وتصويباً للوقائع التي جاءت مُخالفة للحقيقة في المقال الذي تضمّن واقعة ليس لها أيّ علاقة بالمُوكل السيد بيار بشارة مزنر، نودّ توضيح أنّ المُوكل السيد بيار بشارة مزنر لم يشتكِ من أيّ سوء مُعاملة خلال فترة احتجازه من قبل عناصر حزب الله خلال التحقيق معه، وأكد المُوكل حُسن المُعاملة له وجديّة التحقيق، وأن عناصر الحزب أكّدوا له أنه في حال عدم وجود شبهات تجاهه سيتم إخلاء سبيله مع تسليمه كامل أغراضه من دون أن يكون لهذه الحادثة أيّ تداعيات. بالفعل، تم تسليم المُوكل الى مُخابرات الجيش بعد التأكد من صحة أقواله، وبدورها حققت مُخابرات الجيش مع المُوكل، واطّلعت على الأغراض التي كانت في حيازته، ولم تقدم على إخلاء سبيله إلا بعد التأكد أيضاً من صحة أقواله.

بتاريخ 2024/10/10 وبينما كان السيد بيار مرزنر يلتقط صوراً لمصلحة شركة "Megaphone" في ساحة الشهداء ويتحدث مع النازحين، رأى دخاناً أبيض يتصاعد عن بُعد، فقرر من تلقاء نفسه الانتقال باتجاه مكان تصاعد الدخان. ولدى وصوله إلى جوار تقاطع كنيسة مار مخايل – الشياح، فقد أثر الدخان ما دفعه إلى الترجّل من سيارته ومُحاولة الاستعلام عن مكان الدخان من المارّة وحول عنقه آلة تصوير، عندها اقترب منه بضعة أشخاص على دراجات نارية مُستفسرين عن هويته وسبب وجوده في المكان، وسألوه ما إذا كان لديه سيارة، واقتادوه إلى مركز لحزب الله وهو معصوب العينين، ولم يكن المُوكل حينها يقوم بتصوير أيّ شيء بل كان مُترجّلاً وواقفاً على الرصيف، ما يجعل من الادعاء بأنه تم توقيف المُوكل وهو يقوم بتصوير مراكز حساسة من داخل سيارته في قلب الضاحية وحاول الهرب لتجنب احتجازه، أمراً غير دقيق وليس له أي علاقة بالواقع.

وبالنسبة إلى باقي الادعاءات التي تضمّنها المقال عن علاقة السيّد مرزنر بجهات أجنبية، وعن أنه كان بحوزته خرائط للضاحية الجنوبية وتحويلات مصرفية مشبوهة وكذا، فجميعها ادعاءات ليس لها علاقة بالواقع لا من قريب ولا من بعيد. أما في ما يتعلق بشخص السيد بيار بشارة مرزنر، فإنه يحترف التقاط المشاهد والأحداث الفريدة، وتصوير الأفلام، وهذه هي مهنته ويعمل لحسابه الخاص، وهو لا يحمل الجنسية الكندية وليس لديه إقامة فرنسية صالحة كما جاء في المقال، إنما جنسيته لبنانية وبرازيلية، فاقتضى التوضيح.

بالوكالة المُحامي
نجيب مخايل خطار

على الغلاف

15ألف مليار ليرة مدفوعات للقطاع العام في تشرين الأول

فؤاد بزي

في نهاية تشرين الأول الماضي، سدّدت وزارة المال ما مجموعه 19 راتباً لكل موظف في الإدارات والمؤسسات العامة وللمتقاعدين، و17 راتباً لكل أستاذ في السلك التعليمي. هذا المبلغ لن يستحق شهرياً، بل هو مجموع الرواتب المستحقة مضافاً إليها المتأخرات التي توازي رواتب 6 أشهر. أي إن مجموع ما سيستحق للعاملين في القطاع العام سيبلغ في نهاية هذه السنة بموجب كل القرارات والمراسيم التي صدرت في هذه السنة، 11 راتباً للأساتذة و13 راتباً للعاملين في القطاع العام.

أتت هذه الزيادات نتيجة صدور عدد من المراسيم، آخرها كان المرسوم 14033 الذي قضى بمنح جميع العاملين في القطاع العام 4 رواتب إضافية يستحق اثنان منها في تشرين الأول الماضي، ورواتب واحد في تشرين الثاني، ورواتب واحد في كانون الأول. قبل هذا المرسوم كان العاملون في الإدارات والمؤسسات العامة يتقاضون 9 رواتب و7 رواتب للأساتذة بالإضافة إلى بدلات البنزين والمثابرة والإنتاجية. ثم بموجب المرسوم 14033 أضيفت أربعة رواتب إلى الجميع وألغيت إلزامية الحضور لمدة 14 يوماً كشرط أساسي للحصول على أربعة رواتب إضافية (كانت هذه الرواتب تُحتسب ضمن مضاعفة الرواتب ما قبل تشرين الأول وصدور المرسوم 14033). وبالتالي حصل العاملون في القطاع العام على أربعة رواتب إضافية عن شهر أيلول، واثنين بموجب المرسوم الجديد.

كما صرفت الحكومة مساعدة استثنائية للعاملين في القطاع العام قيمتها 10 ملايين ليرة لكل واحد، على أن تُدفع لمرة ثانية في نهاية تشرين الثاني.

في المحصّلة، صرفت الحكومة مطلع شهر تشرين الثاني الجاري مبلغ 15 ألف مليار ليرة، أي 167,5 مليون دولار، على الرواتب والأجور. وتمّ صرف هذه المبالغ بالدولار الأميركي عبر الصرافات الآلية للمصارف، ما يعني أنّ كتلة الليرات الموجودة في السوق لم تُمس، وبالتالي لن يكون لهذه الزيادات تأثير مباشر على سعر الصرف، بل ستزيد حجم كتلة النقد المتداولة بالدولار وستسهم في زيادة الاستهلاك بالنمط الذي أصبح قائماً بعد الحرب، أي على الضروريات، وأبرزها السلع الغذائية الأساسية.

وبحسب مصادر «الأخبار» في وزارة المال، بلغ متوسط ما تقاضاه الموظفون والأساتذة عن شهر تشرين الثاني نحو 600 دولار، إلا أن مجموع ما هو مستحق لكل موظف، في نهاية هذه السنة، من دون المفعول الرجعي والتعويضات الملحقة مثل بدل البنزين والمثابرة والإنتاجية لا يزيد المتوسط عن 290 دولاراً شهرياً، أي ما يوازي 11 راتباً للأساتذة بمختلف فئاتهم، و13 راتباً للموظفين والمتقاعدين، وبالتالي ستبلغ الكلفة الشهرية لهؤلاء نحو 13 ألف مليار ليرة، أي 145 مليون دولار شهرياً، على أن تواصل الحكومة بالتعاون مع مصرف لبنان تسديد المبلغ بالدولار الأميركي. وفي عام 2025 ستبلغ كلفة العاملين في القطاع العام نحو 156 ألف مليار ليرة سنوياً، أي ما يوازي 1,74 مليار دولار، على أن دراسة مجلس الخدمة المدنية تشير إلى أنه تتوجب مضاعفة الرواتب والأجور 46 مرّة خلال الفترة التي تنتهي في كانون الأول 2027.

(هيثم الموسوي)

ستصرف الحكومة 156 ألف مليار ليرة على الرواتب والأجور خلال عام 2025

(أ ف ب)

المستوطنون يبحثون عن مسكن بديل

انتعاش القروض العقارية

مفاعيل الحرب لم تظهر كلّها على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، فمنها ما هو مستتر ولن يظهر إلا بعد سنوات عدّة. إلا أن أحد أهم هذه الجوانب، هو قطاع العقارات في الكيان الذي يمثّل 19% من الناتج المحلّي الإجمالي. فما حصل، هو أنه بسبب حركة النزوح الداخلي والطلب على العقارات من المستوطنين المهجّرين، ولا سيما من شمالي فلسطين المحتلة حيث تتعرض المنطقة لرشقات صاروخية من المقاومة اللبنانية، ازداد الطلب على العقارات، وخصوصاً من الأسر التي تبحث عن مسكن بديل.

أحد المؤشرات الأساسية على حركة البيع والشراء في قطاع العقارات في الداخل الصهيوني، هي قروض الرهن العقاري التي شهدت رکوداً في السنتين الأخيرتين بعد موجة التضخّم العالمية التي أدّت إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى العدوان الذي يشنّه العدو على غزّة ولبنان منذ نحو 13 شهراً. إلا أنه في شهر أيار الماضي عادت حركة قروض الرهن العقاري إلى الارتفاع. واللافت في هذه الحركة، أن الجزء الأكبر من الارتفاع سببه ما يُسمّى بقروض البالون، والتي تتميز بتوزيع فريد لمدفوعات رأس المال والفائدة على مدار مدّة القرض. هناك نوعان من قروض البالون: جزئية وكاملة. في قرض البالون الجزئي، يتم سداد مدفوعات الفائدة شهرياً ثم يتم سداد مبلغ رأس المال بالكامل في نهاية المدة. أما في قرض البالون الكامل، فيتم سداد رأس المال والفائدة في نهاية مدة القرض.

ارتفعت حصّة هذا النوع من القروض من إجمالي قروض الرهن العقاري من نحو 4% في شهر نيسان 2023 إلى نحو 16% في شهر آب الماضي. بطبيعته، هذا النوع من القروض يعني أن المستثمر إما ينتظر ارتفاع أسعار العقارات أو ينتظر انخفاض معدلات الفائدة. لأن معظم من يستخدمون هذا النوع من القروض هم مستثمرون ينتظرون بيع عقاراتهم للاستثمار في عقارات جديدة، فبدلاً من الانتظار يقوم المستثمر باخذ هذا النوع من القروض بانتظار بيع عقاره لتسديد القرض. لذا فالمستثمر ينتظر في هذه الحالة ارتفاع أسعار العقارات لتحقيق ربح ويسدّد القرض بشكل مباشر، أو ينتظر انخفاض معدلات الفائدة فيأخذ قرض رهن عقاري عادي ويُسدد القرض.

بشكل عام التضخّم في حجم هذا النوع من القروض يعني أن الحركة في سوق العقارات ليست طبيعية. وكان المصرف المركزي الإسرائيلي قد حذّر في وقت سابق من المخاطر الكامنة في هذه العمليات، بسبب الحالات التي لن يتمكن فيها المشترون من تلبية المدفوعات العالية التي ستأتي عند الاستحقاق، وأيضاً بسبب مخاطر السيولة للشركات، التي تبلغ عن إيرادات عالية من دون الحصول على النقد قبل مدة طويلة. وفي هذه الحالة تُصبح مخاطر عدم الدفع أكبر، لأن عمليّة السداد لا تحصل بشكل تدريجي بل تنتظر أن تحصل بعد مدة طويلة وفي هذه الحالة يُنذر بارتفاع المخاطر. (الأخبار)

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية

يتشرف مجلس ادارة صندوق التعاضد العائلي دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٣ كانون الاول ٢٠٢٤ من اجل مناقشة واقرار المواضيع التي ستدرج على جدول الأعمال ، وهي :

١ - اقرار موازنة الصندوق عن السنة المالية ٢٠٢٥ .

وفي حال لم يتوفر النصاب القانوني في الاجتماع الاول ، فتدعى الجمعية العمومية الى اجتماع ثان في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٣ كانون الاول ٢٠٢٤، في مركز الصندوق.

الادارة

التقشّف «الإسرائيلي» يرفع أسعار المواصلات

(من الويب)

ماذا يعني أن تقرّر حكومة الكيان الإسرائيلي الانتقال من تمويل العجز المالي بالاستدانة إلى التمويل بالضرائب؟ هذه السياسة تقوم على التقشّف في النفقات، وعلى زيادة الضرائب والرسوم العامة، وقد بدأت تظهر ملامحها في قطاع النقل بعد اتفاق بين وزارتَي المالية والمواصلات على زيادة أجرة المواصلات العامة بنسبة 33% اعتباراً من مطلع السنة المقبلة.

بموجب الاتفاق بين الوزارتين، يتوقع أن تزداد أجرة المواصلات العامة بقيمة 2 شيكل (كل 3,75 شيكلات تساوي 1 دولار) من 6 شيكلات إلى 8 شيكلات. ويأتي هذا الاتفاق في إطار مناقشات موازنة 2025 التي زاد فيها العجز إلى 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يوازي 45 مليار دولار، وتسعى حكومة العدو إلى خفضه ليبلغ 4,3% من الناتج أو ما يساوي 23 مليار دولار.

عدا ذلك، فإن رفع كلفة المواصلات العامّة له انعكاس اجتماعي، فهو يعني وضع جزء من تمويل الحرب على كاهل الطبقات غير الميسورة التي تستفيد من المواصلات العامّة بشكل أكبر من الطبقة الغنية والوسطى العليا. وكانت أسعار المواصلات في الكيان تُعدّ منخفضة مقارنة بالدول المتقدّمة الأخرى في العالم. إلا أن هذا الأمر سيتغيّر الآن مع رفع أسعار المواصلات العامّة بنسبة 45%، إذ لا تعد زيادة كهذه بسيطة وسيكون لها تداعيات اقتصادية.

تدخل في تركيبة العمل لأن العامل يحتاج إلى المواصلات ليذهب من وإلى مكان العمل. وارتفاع كلفة المواصلات العامة ينعكس اقتصادياً عبر ارتفاع كلفة الإنتاج.

زيادة كلفة المواصلات العامة، ستمنع خفض ميزانية تطوير وزارة المواصلات التي خصّص لها 700 مليون شيكل (187 مليون دولار). وكانت حكومة العدو قد زادت سعر تذكرة المواصلات العامة في شهر تموز 2024 من 5,5 شيكلات إلى 6 شيكلات، أي إنه في غضون ستة أشهر ارتفع سعر النقل العام بنسبة 45%.

وتُعد المواصلات من أهم عوامل الاقتصاد، إذ تُشكّل عقدة مهمة في سلاسل التوريد، كما تُشكّل عاملاً من عوامل الإنتاج، إذ إنها

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه طلب باسل فيصل عبد الخالق وكيل سميرة قاسم عبد الخالق سند ملكية بدل ضائع للعقار 1187 عين صوفر. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
يمنى سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب ايلي ادوار مسروب باجا نيان سند ملكية بدل عن ضائع للقسم E 8 من العقار 6248 الشياح. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب جان الياس ثابت وكيل المُحامي ميشال شربل رزق الله فريفر وكيل حسين حسيب ويزاني سند ملكية بدل ضائع للقسم A9 من العقار 5324 بعبدا. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب خليفه أحمد محمد ال سالمين السويدي وكيل أسماء محمد أحمد السويدي سند ملكية بدل ضائع للعقار 2132 شويت. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلبت المُحامية ريتا سامي فرحات وكيلة جان لويس هنري اده بوكالته عن روزلين غبريال مقصود سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار 7 المراشة. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب نايف محمد نويهض وكيل مالك ومازن وليلى ناهض نويهض ومهى يوسف نويهض بصفتهم ورثة ناهض فارس نويهض سند ملكية بدل ضائع للعقار 4531 راس المتن. للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفه شبو

تبليغ قضائي

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغُرفة الثالثة تدعو المُستدعى ضدهم: كابي وجاك وشارل انطون صالح لتبلغ أوراق الاستدعاء 2019/1342 المُقدم من المستدعين: بول وجورج وجانين يوسف صالح وفيليب انطوان صالح وجان شارباتي وفرنند توما الشارباتي وصلاح يوسف صقر وكارلا وروولا وفدى وغسان صلاح صقر والرامية إلى إزالة الشيوع في العقارين 765 و768/اللويزة. يجب حُضوركم إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

دعوة

إلى مازن محمد دهشه مجهول محل الإقامة

بناءً على استحضار الدعوى المقام ضدك من زوجتك منى ذيب دهشه بمادة تفريق قررت محكمة صبدا الشرعية السنية اعتبارك مجهول المقام وإبلاغك أوراق الدعوى بواسطة اللصق والنشر فعليك الحضور إلى هذه المحكمة خلال عشرين يوماً لاستلام أوراق الدعوى والجواب وعند تخلفك تتخذ بحقك الإجراءات القانونية وكتب في 2024/10/24 م

رئيس القلم
الشيخ فارس الحاج شحادة

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت يُبلغ إلى المُنفذ عليهما: إيلي سماحة ولارا منصور المجهولين المقام.

عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تُحيطكم هذه الدائرة علماً بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2023/661 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ المُحامي ماجد البويز موضوعه طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة استئناف بيروت المدنية رقم 2023/364 تاريخ 2023/5/18 المُتضمن إلزام المُنفذ عليه: إيلي سماحة بأن يدفع لطالب الشكوى المُحامي ماجد البويز مبلغ /10500/ دولار أميركي وإلزام المُنفذ عليها لارا منصور بأن تدفع للمُحامي ماجد البويز مبلغ /4000/ دولار أميركي كأتعاب مُحاماة بالإضافة إلى الفائدة والرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوكما هذه الدائرة للحُضور إليها بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذارين التنفيذيين المذكورين أعلاه خلال مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان مع تعليق نسخة عنه على لوحة إعلانات دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ في حقكم حتى الدرجة الأخيرة.

رئيس قلم دائرة تنفيذ بيروت
أحمد فوار

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي

طلب يوسف خليل الصميلي سندي تمليك بدل ضائع بحصص مُوكله «خالد سليمان عبد الهادي» في العقارين 739 و61 غزة.

للاعتراض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً

أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان قضائي

قررت محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا نشر الإعلان التالي:

تقدم المُستدعي جورج عقل شديد وكيلته المُحامية إليان فخري باستدعاء سُجل برقم أساس 2024/244 تاريخ الورود 2024/1/18 وأشار بمُوجبه إلى إنه نهار الخميس الواقع في 1982/6/3 توجه طانوس عقل شديد (ماروني مواليد صفبين 1958/10/15) المُقيم في صفبين بسيارته نوع رينو 12 لونها أزرق سماوي يرافقه جوزف داوود عون إلى بيروت عن طريق صفبين – عميق – شتورا ولكنهما لم يصلا إلى بيروت وكان في ذلك الوقت يحصل بعض حوادث خطف شباب من بلدة صفبين وخربة قنافار من قبل الحزب القومي السوري والمُخابرات السورية وبعد ثلاثة أيام من اختفاء طانوس عقل شديد التقى والده المرحوم عقل شديد بالمسؤول من الحزب القومي السوري في بحمدون وغيره من الفعاليات في الحزب فأكدوا له أن طانوس موجود لديهم حينها ولكن مع الاجتياح الإسرائيلي بتاريخ 1982/6/6 علم والد طانوس أن الحزب القومي السوري قام بتسليم الشباب الموجودين لديهم إلى السوريين وتم نقلهم إلى سوريا فزار والد طانوس سوريا عدة مرات أملاً بمعرفة مصير ابنه ولكن دون جدوى مرت السنين وتوفي والد ووالدة وشقيق طانوس شديد ولم يعد ولم يعرف عنه أي خبر رغم التقدم بشكوى أمام لجنة الاستقصاء عن المفقودين والمخطوفين في 1984 كون المفقود طانوس عقل شديد استمر اختفاء آثاره وانقطاع أخباره مُنذ أكثر من أربع سنوات لا بل مُنذ أكثر من أربعين سنة. ولما كانت المُخابرات السورية قد أخبرت عائلته أنه سجين سياسي في سوريا ولكن لم يراه أحد من أهله ولم يعرفوا عنه أي خبر. وطلب الحكم بإعلان وفاة المفقود طانوس عقل شديد قضائياً سنداً للمادة 34 و35 من قانون الارث لغير المحددين.

فعلى كل من لديه معلومات عن مكان وجود المفقود أو من لديه اعتراف أو مُلاحظات على طلب المُستدعي عليه أن يتقدم بها إلى المحكمة في زحلة خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
راغب شحادي

شركة المساهمات الصناعية ش.م.ل. انهولد (شركة هولدنغ) («الشركة»)

إجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية وغير العادية للمساهمين في الشركة

عطفاً على إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣١ والذي قام بموجبه المجلس بدعوة الجمعية العمومية العادية السنوية وغير العادية للمساهمين في الشركة للإنعقاد، أتقدم أنا دانا عجبي، بصفتي رئيس مجلس ادارة- مدير عام الشركة، إنفاذاً لقرار مجلس الإدارة أعلاه، بهذا الكتاب لدعوة الجمعية العمومية العادية السنوية وغير العادية للشركة للإنعقاد على الشكل التالي:

- **التاريخ:** نهار الجمعة الواقع في ٢٠٢٤/١١/٢٩ عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر.
- **المكان:** ذوق مصبح، مبنى عجبي، الطابق الخامس.
- جدول الأعمال التالي كما تم تحديده من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣١:

١. الاستماع إلى تقارير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة حول أعمال الشركة وحساباتها للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٢٠٢١/١٢/٣١ و٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢. المصادقة على حسابات الشركة العائدة لسنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الماليتين، ومنح براءات الذمة المطلوبة عن السنتين الماليتين المذكورتين.

٣. إتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالخسائر التي تفوق ¾ رأسمال الشركة.

٤. تعيين مفوضي المراقبة لسنة ٢٠٢٣ المالية.

٥. منح التراخيص القانونية المنصوص عنها في المادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة لسنتي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ الماليتين.

٦. أمور مختلفة.

رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
السيدة دانا عجبي

على الغلاف

طور الصهيونية الفاشي وحربها (الحتميّة) على لبنان

وليد شرارة *

هل كانت إسرائيل ستهاجم لبنان لو أن حزب الله امتنع عن مساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة الإسرائيلية التي تشنّ عليه في غزة؟ بعض ممّن يطرحون هذا السؤال ببراءة شديدة كانوا واقعاً يصلّون ليلاً نهاراً لكي تقوم إسرائيل بمهاجمة حزب الله عاجلاً وليس آجلاً. والإجهاز عليه إن كان ذلك ممكناً. مآل الحرب في الميدان سيقرّر ما إذا كانت أحلام هؤلاء ستتحقق أو ستخيب. أمّا حسَنو النية من بين طارحي هذا السؤال، فإن أوّل ما ينبغي لفت نظرهم إليه هو أنهم يمنحون أهمية مبالغاً فيها لما يسمونه الذريعة التي تستخدمها قوى عاتية عندما تقرّر اللجوء للحرب.

تاريخ العلاقات الدولية في القرنين الماضيين، وتاريخ صراعنا مع إسرائيل، يزخران بالأمثلة التي تؤكد أن مثل هذه القوى العاتية لا تتورّع عن اختلاق الذرائع لتبرير مبادرتها إلى العدوان. هل نسي حسنو النية الذريعة التي تسلّحت بها إسرائيل لشنّ حربها على لبنان في 1982، أي محاولة مجموعة أبو نضال، المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، لكي تباشر حكومة مناحم بيغن آنذاك هجومها ضد هذه المنظمة؟

لدينا أيضاً الكثير من الأمثلة الأخرى كالذرائع التي أوردتها الولايات المتحدة لشن حربها على فييتنام؛ إطلاق النار على فرقاطة أميركية في خليج تون كين تبيّن في ما بعد أنه لم يحدث أبداً. أو ذريعة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، لغزوه في 2003، ليتّضح مباشرة بعد نهايته أن هذه الذريعة كانت محض هراء.

السؤالان الوجيهان الوحيدان في الحقيقة هما: هل كانت إسرائيل منذ 2006، أي منذ 18 سنة، تعدّ العدّة لحرب انتقامية تتيح تدمير حزب الله تماماً، أو تفضي لإضعافه إلى الحد الأقصى؟ وهل كانت الظروف الدولية السائدة ملائمة لذلك؟

يتوافر لمن يرغب كمّ هائل من المعطيات والمعلومات مصدرها الصحف وتقارير مراكز الدراسات المختلفة حول استعداد إسرائيلي محموم للقيام بهذه العملية العسكرية الكبرى، على مستوى تطوير القدرات التسليحية والاستخبارية والتكنولوجية لهذه الغاية، وعلى مستوى تدريب قواتها لخوض المواجهات في بيئة شبيهة ببيئة الجنوب اللبناني والقتال في الأنفاق والجبال والوديان، وهو تدريب تم في قبرص واليونان وجنوب إيطاليا. تأكد أيضاً، مع المسارعة الهستيرية للغرب الجماعي إلى حشد أساطيله وقواته دعماً لإسرائيل بعد عملية «طوفان الأقصى»، وتدفق المساعدات العسكرية الأميركية والألمانية والبريطانية إليها عبر جسر جوي مفتوح ومستمر، أن «الظرف الدولي»، أي المساندة الغربية الكاملة وغير المشروطة لها، مناسب لوضع مخططات نتنياهو وحكومته الفاشية موضع التنفيذ.

غير أن هناك عاملاً آخر، إضافة إلى العاملين المذكورين، قد أسهم في أخذ هذه الحكومة بخيار الحرب مع لبنان، وهو انتقال الكيان الصهيوني إلى طوره الفاشي.

أي متابع لتاريخ الصراع العربي-الصهيوني، حتى وإن لم يكن متخصصاً به، يدرك تفاهة الحجة التي تحاول تفسير حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وتلك التي تشرع بها الآن ضد الشعب اللبناني ومقاومته، باعتبارها رد فعل على عملية «طوفان الأقصى» التي رأت فيها «تهديداً وجودياً». مقولة «التهديد الوجودي» باتت ممجوجة لكثرة استخدامها من قبل جميع الحكومات المتعاقبة في الكيان المؤقت لتسويغ حروبها وعملياتها العدوانية ضد دول المنطقة وشعوبها وحركاتها المقاومة، واستعمالها لقدر هائل من العنف، يسمى في لغة البيانات الدولية «عنفاً غير متناسب»، بغية تحقيق أهدافها الآنية وطويلة الأمد. لكن اعتمادها سياسة الإبادة المنهجية، وهي تحوّل نوعي في مستوى العنف الذي تلجأ إليه عادة، هو ما يجب التوقف عنده لأنه يعكس عمق التغيرات التي شهدها الكيان الصهيوني في العقود الماضية.

أثار صعود تيارات اليمين المتطرف القومي والديني في داخله، وصيرورتها ائتلافاً حاكماً بقيادة نتنياهو، مخاوف قطاع معتبر من الإسرائيليين ومن أصدقائهم في الغرب على «مستقبل الديموقراطية» فيه، وهي مخاوف سرعان ما تعاظمت مع إعلان هذا الائتلاف مشاريعه لإصلاح النظام القضائي والسياسي. لكن ما يتغاضى عنه الصهاينة الليبراليون وأصدقاؤهم هو ما يعنيه وصول الجناح الفاشي في الصهيونية إلى السلطة بالنسبة إلى سياسات الحرب والعدوان. تحتلّ الحرب، في فكر الفاشيين، الصهاينة وغير الصهاينة، موقعاً مركزياً، وتأتي السياسات التي يعتمدونها حيال الآخرين ترجمة لقناعاتهم الأيديولوجية إلى حد كبير. ومن منظور الفاشيين والنازيين، فإن محرّك التاريخ هو التنازع والاحتراب الأزلي بين الأمم والشعوب، وبعضها متحضر وراقٍ، وبعضها الآخر «بربري»، يترتب على هذا المنظور إعادة تعريف للحرب وللسياسة على نقيض تعريف الجنرال البروسي كلاوزفيتز، الذي رأى أن الحرب هي «استمرار للسياسة بوسائل أكثر عنفاً».

أمّا «السياسة» بعرف الفاشيين، فإنها استمرار للحرب وينبغي إخضاعها لمقتضياتها وضرورتها لأن غاية سياستهم هي تأمين السيطرة المطلقة والدائمة على ما يصنفونه مجالاً حيوياً لأمّتهم. أبرز من شرح فهم الفاشيين والنازيين للحرب والسياسة هو الجنرال الألماني إريك لودندورف في كتابه «الحرب الشاملة» الصادر في 1935، والذي أضحى مرجعاً لأدولف هتلر وللعقيدة العسكرية النازية. عندما يتحدّث نتنياهو عن إعادة صياغة الشرق الأوسط، هو يقدّم نسخة إسرائيلية لمقولة المجال الحيوي النازية، ويستلهم مقالة عوديد ينون، مستشار أرييل شارون، المنشورة في مجلة «كيفونيم» في شباط 1982 بعنوان «إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، والذي يقترح فيه الأخير تقسيم الدول الواقعة في الفضاء الممتد من تشاد إلى باكستان إلى دويلات طائفية وإثنية ليصبح هذا الفضاء مجالاً حيوياً إسرائيلياً.

لقد اعتقد نتنياهو وحكومته أن في مقدورهم بعد عملية «طوفان الأقصى» البطولية تحويل التهديد إلى فرصة، ووضع قناعاتهم الأيديولوجية والسياسية ومخططاتهم بالنسبة إلى فلسطين ولبنان والمنطقة، موضع التنفيذ، مستندين كذلك إلى ميل الغرب الجماعي للتوحش وللعودة إلى سياسات الحرب سعياً إلى الحفاظ على هيمنته المتراجعة. يفضي هذا الميل إلى اصطفاف قسم من نخب الغرب الليبرالية خلف نتنياهو وتبرير سياسة الإبادة التي يعتمدها باسم فعاليتها في «مكافحة الإرهاب». هذا ما ورد في «ذي إيكونوميست» على سبيل المثال لا الحصر، في عددها الصادر في 26 تشرين الأول بعنوان «قتل فكرة». وهو غير موفّق، جزم كاتبه بأن من يعتقد باستحالة قضاء إسرائيل على حركات مثل حماس وحزب الله عبر اغتيال قادتهم وكوادرهم وقسم من عناصرهم مخطئ لأن في الإمكان القضاء على التنظيمات والأفكار التي تحملها مع استخدام قدر هائل من العنف وتدمير حواضنها الاجتماعية. هذه السياقات الجيوسياسية والأيديولوجية والاجتماعية-السياسية هي التي أنتجت الظروف التي جعلت من الحرب الإسرائيلية على لبنان ومقاومته مسألة وقت لا غير، النقاش حول الذرائع هو مجرد مضيعة للوقت، ولا يفلّ الحديد إلا الحديد.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

التجهيز وحده لا يصنع جيشاً مقاوماً

هشام صفي الدين *

لا تملك الشعوب عادة ترف النقاش حول علاقة جيشها النظامي بقوى مقاومتها الشعبية المسلحة أثناء عدوان شامل ومتوحش من قبل كيان مجاور. الأولوية هي لصد هذا العدوان بكل الوسائل ومن قبل جميع القوى العسكرية والدبلوماسية والسياسية والشعبية. لكن «فرادة» لبنان لا تقتصر على مناخه وموقعه الجغرافي بل على تركيبته السياسية الهشة التي تسمح بصعود تناقضاته الداخلية إلى السطح كلما وقع في أزمة حادة. أحد أبرز هذه التناقضات الموقف من الجيش اللبناني والدور المرسوم له خلال الحرب الدائرة أو بعدها. احتدّ النقاش في ظل اهتزاز معادلة الردع واقتناص البعض هذه الفرصة للنيل من المقاومة. لكن إشكالية دور الجيش سابقة على الحرب وستكون لاحقة عليها. والتحليل المنهجي بهدوء قد يعيد تصويب القضية بعيداً عن المشاحنات الإعلامية.

تكاد تنحصر الطروحات الداعمة لدور أكبر للجيش اللبناني في الصراع مع الكيان الإسرائيلي بمقاربتين:

الطرح الأوّل إما ساذج أو خبيث؛ ينادي أصحابه بتولي الجيش اللبناني مهمات الدفاع عن لبنان كبديل عن المقاومة بغض النظر عن الإمكانات العسكرية والميات الانتقال والجهوزية القتالية. يتماهى هذا الطرح – بغض النظر عن النوايا – مع المطالب الأميركية والإسرائيلية ومن تبعهم من «السياديين». هذه المقاربة هي دعوة مُفضوحة لنزع سلاح المقاومة وتنصيب الجيش كحرس حدود للكيان الصهيوني مقابل تعريض عناصره للخطر الداهم وأرض الجنوب للاعتداء الدائم.

الطرح الثاني أكثر جدية وقد ينبع من خلفية وطنية؛ يرفض دعاة هذا الطرح وضع العربة قبل الحصان. يجب تسليح الجيش وتجهيزه كي يكون بالحد الأدنى قادراً على الدفاع عن نفسه قبل الدفاع عن أرضه. يصطدم هذا الخيار بالفيتو الأميركي الرافض لأي تسليح نوعي للجيش يُمكنه من مواجهة الكيان وخلق معادلة ردع، علماً أن هكذا «فيتو» لا أساس قانونياً له. المفروض، مثلما هي الحال عند الدول التي تحترم نفسها، أن يكون قرار تسليح الجيش قراراً سيادياً لبنانياً. غياب هذا القرار هو إذاً، وبموضوعية، ترجمة للنفوذ الأميركي ويعني عملياً غياب خيار التسليح من قبل قوى أخرى مستعدة لذلك.

وهذا يحيلنا إلى نتيجة بديهية: تجهيز الجيش بشكل جدي مرهون باحتمالين لا ثالث لهما، إما فك ارتباطه مع الولايات المتحدة أو الدخول بالكامل في فلك الهيمنة الأميركية. الدخول في فلك الهيمنة الأميركية يعني الدخول في فلك التطبيع مع إسرائيل. وهو ما يعيدنا إلى المربّع الأول: عدم القدرة على مواجهة إسرائيل. هذه هي حال الجيوش العربية التي تمّ تمويلها وتسليحها من قبل الولايات المتحدة وعلى رأسها جيوش مصر والأردن والسعودية. خُصصت هذه الدول، وبدعم أميركي في حالتي مصر والأردن، ميزانيات ملياريه لتسليح وتدريب جيوشها فتمخّضت عن التالي: جيش سعودي يحارب جاره اليمني ويخسر، وجيش أردني يسهم في منظومة الردع الصهيو-أميركية في الجو والبر، وجيش مصري تحوّل إلى شركة مساهمة من رجال أعمال في بزّات عسكرية.

وعليه، لا يقتصر الدخول الكامل في الفلك الأميركي أو الغربي على ضعف القوة العسكرية بل يؤدي إلى تحوّل في العقيدة القتالية والوظيفة الوطنية للجيش. وتاريخ لبنان نفسه شاهد على ذلك. منذ الاستقلال، لم تكن العقيدة القتالية الرسمية (ولا أقول الفردية لكل عناصر الجيش) في الأساس معادية لإسرائيل. ليس سرّاً أن نواة الجيش اللبناني تشكّلت على نسق الجيش الأردني، أي من قوات بوليسية واستخباراتية تدرّبت تحت إشراف مباشر تنظيمي وتعليمي وتسليحي للقوى المستعمرة (بريطانيا في الأردن وفرنسا في لبنان). ولولا التوازنات الطائفية في لبنان وحكمة قائد الجيش حينها فؤاد شهاب، لكان دور الجيش اللبناني الذي وقف على الحياد في أزمة عام 1958 أشبه بدور الجيش الأردني الذي سهّل التدخل الأميركي الرجعي لمصلحة أنظمة حلف بغداد. وفي حقبة الدولة الكتائبية أثناء الحرب الأهلية، كاد دور الجيش اللبناني أن يتماهى مع نظيره الأردني في محاربة القوى الفلسطينية والوطنية لكنه انقسم على نفسه وخسر بذلك الإجماع الوطني حوله.

لم تتغيّر العقيدة الرسمية للجيش اللبناني بالفعل لا القول إلا أثناء حقبة قيادة إميل لحود. أرسى لحود معادلة الجيش والشعب والمقاومة وهي من المنظور التاريخي الاستثناء وليست القاعدة. وقد سعت واشنطن بشكل حثيث بعد عهد لحود كي لا يصبح هذا الاستثناء قاعدة وقد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال تتحمل مسؤوليته القوى السياسية كافة وإن بدرجات متفاوتة.

يبقى خيار فك الارتباط عن الولايات المتحدة. هذا شرط ضروري لكنه ليس كافياً. ليس خفياً أن الجيوش العربية التي لم ترتبط بالولايات المتحدة، كالجيشين المصري (قبل العصر السادات) والسوري، عانت – ومنها ما يزال يعاني – من ترهل في هيكليتها وفساد أوتوقراطي في قيادتها وممارسات قمعية في صفوفها. وقد هزّمت هذه الجيوش في وجه العدو ولو أن قدرتها على المناورة والتعافي – كما أظهرت إصلاحات عبد الناصر بعد حرب 67 وأداء الجيشين السوري والمصري في بداية معركة 73 – أكبر بكثير من تلك المرتبطة بواشنطن. على أهمية هذا الهامش للجيوش المستقلة من التبعية لواشنطن، لم يرقَ أداؤها التاريخي يوماً إلى حركات المقاومة غير النظامية وعلى رأسها المقاومات الإسلامية في لبنان وفلسطين. هذه حال معظم الصراعات ذات البعد التحرري من الاستعمار في ظل موازين قوى غير متكافئة. ومن يطالب باستبدال القوى غير النظامية بجيش نظامي دون تحوّل في هيكلية الجيش عليه أن يعالج هذه المسألة.

طبيعة الصراع إذاً تحدد طبيعة دور الجيش من عدمه. الموقف من الجيش كمؤسسة أبعد من الردع المجرّد عن الجيوسياسة والتاريخ والجغرافيا. إنه بالأساس موقف من توضع لبنان في الصراع التاريخي مع الصهيونية وعلاقة لبنان بفلسطين (انعزالي أم تقدمي) وخيارات الدولة التحالفية مع محيطها كما هو حال كل جيوش العالم. بكلام آخر، السؤال حول دور الجيش لا يمكن فصله عن السؤال الأشمل حول الإستراتيجية الدفاعية ككل. النقاش تحت عنوان الإستراتيجية الدفاعية هو الأشمل والأنجع لأنه ينصف الجيش ظالماً كان أو مظلوماً. ليست القصة وضع العربة قبل الحصان أو وضع الحصان قبل العربة. سائس العربة ووجهته هي الأساس: هل سيسلك الطريق من ثكنة مرجعيون إلى البترون أم من عيترون إلى ميرون؟

* أستاذ جامعي

في رحاب «الشوك والقرنفل»

أحمد ضياء دردير *

اختار القائد السنوار أن يترك لنا رسالته، في ما ترك، في قالب سردي يشبه الرواية، صدرها بإهدائها «إلى من تعلقت أفئدتهم بأرض الإسراء والمعراج من المحيط إلى الخليج، بل من المحيط إلى المحيط».

تتعدى قيمة القادة الأساطير النتيجة الميدانية المباشرة لأفعالهم. فالحكاية لا تنتهي باغتيال جيفارا أو باستشهاد السيد عباس الموسوي أو يحيى عياش؛ وإنما تصبح الشهادة فصلاً من فصول الملحمة المستمرة. وكذلك ملحمة استشهاد السنوار تكتمل بملحمة «الشوك والقرنفل».

فإذا كان مشهد استشهاد السنوار، لا نقول النهاية ولكن الذروة لهذه الملحمة البطولية، فإن «الشوك والقرنفل» تروي لنا مشاهد البداية لمرحلة مهمة من مراحل العمل المقاوم وليسرة حركة «حماس» وريادتها لهذه المرحلة من المقاومة. هذه الرواية لا تفترض النشأة من عدم ولا تجحد الجيل القديم حقه؛ فالأب الغائب في الأردن فدائي ضمن تنظيمات «الثورة الفلسطينية»، والأخ الأسبق إلى العمل المقاوم كان منتظماً في «فتح» وترتبط علاقات ما بين الود والصراع مع جارهم الذي ينتمي إلى «الجبهة الشعبية» ومع إخوته الذين يتجهون اتجاهاً إسلامياً. ولا يلجأ النص إلى القطيعة مع الفتحاوي إلا عندما يبدأ في تبرير أوسلو، وحتى في هذه تقدّمه الرواية صاحب منطق مغلوط لا عميلاً. وهذا جزء من حبكة «الرواية»: تطور وعي الإسلامي الذي يبدأ في أول الرواية ساذجاً وبعيداً عن العمل السياسي والفدائي، يقابله انسحاب الفتحاوي الذي كان في الأول رائداً في العمل الفدائي ليصبح مدافعاً عن أوسلو — قبل أن تعود فتح إلى ساحة النضال، في الرواية وفي الواقع، عبر «كتائب شهداء الأقصى».

في هذا الرواية يلتقي خطان: خط تجتمع فيه حكاية الأفراد التواقين إلى المشاركة في النضال، الذين لا تخفى غيرتهم من عناصر «فتح» و«الجبهة الشعبية» الذين سبقوا إلى العمل الفدائي، ولا يخفى إعجابهم بالوعي السياسي العالي الذي يتميز به أبناء الجبهة بحسب الرواية، ويضيق صبرهم في بعض الأحيان عن تأخر مشاركة الحركة الإسلامية في ساحات النضال المختلفة. الخط الذي، إن أردنا أن نقراه عبر فلسفة العمل الثوري اللينينية والغرامشية، يمثل «تدخل الإرادة» في حركة التاريخ. وخط آخر يحكي «العوامل الموضوعية» التي فرضت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح بالذات في أعقاب خروج المقاومة من بيروت وفي إطار الانتفاضتين الأولى والثانية.

كان السنوار يقول في تصريحاته إن حركة «حماس» لا تريد الحرب للحرب، ثم يستفيض بعدها في الأسباب التي تجبر الحركة وتجبر الشعب الفلسطيني على خيار المقاومة إلى النهاية. وفي «الشوك والقرنفل» نرى أن قرار تصعيد العمل المقاوم وتبني أشكال مختلفة من العمل المسلح لم يكن وليد حماسة مجموعة من الشباب ممن لديهم رفاهية اتخاذ القرار بمعزل عن ظروف الشعب الفلسطيني. على العكس، نرى أن أحداث الانتفاضة وبالذات أعمال الإرهاب الإسرائيلية، فرضت على الشعب الفلسطيني أن يدافع عن نفسه فكانت أشكال إبداعية من تنظيم الدفاع واستخدام الأدوات المنزلية في عرقلة تقدم قوات العدو، وأمام الخطر الذي يمثله العملاء كان لا بد من آليات لحماية الناس منهم، ومن هنا جاء جهاز «المجد» الأمني (الذي شارك السنوار في تأسيسه والذي يروي الكتاب جانباً من حكايته دون أن يسميه)، ثم كان من الضروري الرد على العنف بالعنف فكانت عمليات الطعن والدهس التي لم تندرج ضمن إطار تنظيمي في البداية، ثم كان البحث عن السلاح، بنذقية كارلوستاف من مخلفات الجيش المصري من هنا، كلاشينكوف مهرب من هناك. إبراهيم (بطل الرواية الذي تقترب حكايته من حكاية يحيى السنوار دون أن يكون هو) يبحث عن السلاح والذخيرة ثم يكتشف ضرورة أن تكون لدى الشعب ورش خراطة لإصلاح السلاح وصيانته. الشباب في ذروة المعركة وعندما لا يجدون في أيديهم ما يدفعون به العدو يتذكرون المفرقعات التي لعبوا بها في طفولتهم فيعيدون صناعتها على شكل متفجرات؛ يحيى عياش يبحث في كتب الكيمياء وفي المختبر عن أسلحة غير تقليدية ويصل إلى قرار أن هذه الأسلحة ينبغي ألا تستخدم «فقط ضد الأهداف المحصنة والمدرعة» أو لعرقلة دوريات العدو ولكن أيضاً في عمق الكيان؛ وهكذا تلتقي رواية الإنسان الذي ينوق إلى العمل الثوري والجهادي مع حكاية الشعب والاحتلال — في مكان آخر يسخر أحد أبطال الرواية من أخيه الفتحاوي عندما يستخدم مصطلح «الظروف الذاتية والموضوعية» (المستعار من الأدبيات الماركسية) لتبرير اتفاقية أوسلو، ولكن الرواية تقدم تحليلاً دقيقاً للظروف الذاتية والموضوعية التي أدت إلى انطلاق حركة «حماس» ولصعود مرحلة جديدة من مراحل العمل المقاوم توجب أشكالاً مختلفة، وفي بعض الأحيان إبداعية، من الكفاح المسلح.

وهنا تهتم الرواية بنقل الخبرات، الميدانية والتقنية في بعض الأحيان، لا للعمل التنظيمي فحسب ولكن أيضاً لأشكال العمل المقاوم المختلفة ولبعض التفاصيل المرتبطة بالعمليات النوعية للمقاومة. ولهذا لم يكن مستغرباً أن تحذفها المنصات التجارية وتحاول منع تداولها، بينما سارع جمهور المقاومة، عرباً وغير عرب، إلى تناقلها، في نسختها الأصلية وفي ترجمتها الإنكليزية.

لا يمكننا في مقال واحد أن نفي رسالة السنوار حقها، ولكن يمكننا أن نبدأ في تكليل مشهد شهادته بالاستماع إلى رسالته.

* باحث عربي

(مارينا نصرالله)

في الشهادة وصناعة الإرادة

محمد شقير *

ليس أمراً جديداً أن تنتهج إسرائيل القتل وارتكاب المجازر لممارسة الترويع وكسر الإرادة وتلويث الوعي وكيّه. وبعد أن فعلته في فلسطين، ها هي توغل به في لبنان، وهي تمنّي الوهم أن النَّيل من قادة المقاومة وسيِّدها ورجالها وبيئتها المجتمعيّة، سيفضي إلى الخضوع والاستسلام والهوان.

وهذا الفهم هو فهم خطأ، بل هو فهم قاصر عن وعي حقيقة الشهادة ومفاعيلها، وقدرتها على اصطناع وقائع ونتائج تخالف أمنيات البعض وأوهامهم من صهاينة الدَّاخل والخارج.

هذا ويمكن مقاربة هذا الموضوع من أبعاد عدّة، تفضي إلى نتيجة مغايرة، مفادها أن الشَّهادة تخلص إلى تخصيب الإرادة وتمتينها، وليس إلى كسرها أو وهنها:

1- في البعد النَّظري: وهو ما نجده في الثَّقافة المجتمعيّة ذات الصّلة، إذ تزدحم مجموعة كبيرة من المفاهيم والقيم، التي تعلي من شأن القتل في سبيل الله، ومكانة الشَّهيد والشَّهادة، ما يحيل الشَّهيد إلى أيقونة تحفر في الوعي، فيضحي ملهماً للوجدان، ورمزاً للأجيال، وبطلاً قوميّاً يستهدي به أبناء الرِّجال، عندما تهب الشَّهادة من قداستها لنهج الشَّهيد، وتمنحها لقضيّته، وتصبغ بها أهدافه ومدرسته. هنا تصبح القيمة المعنويّة لأهداف الشَّهيد وقضيّته، بعد شهادته، أرقى بكثير ممّا كانت عليها في حياته، إذ لن يكون عندها ممكناً تجاوز تلك الأهداف، ولن يكون متاحاً خيانة القضيّة، بل سيكون لزاماً الوفاء لها، والوفاء لجسيم التضحيات التي بذلت من أجلها. ولن يكون، عندها، مقبولاً تعطيل النَّهج أو إهمال المسار، فهذا طريق أضحى معبّداً بالدِّماء، مُصدّقاً بالشَّهداء، فلا يمكن للسَّالك أن يتنكب عنه أو لا يستهدي معالمه. وعليه، إنَّ التَّضحيات تنتج الثَّبات، وكلَّما تجلَّت التَّضحيات أكثر، أضحى التَّراجع عن الأهداف أصعب، والمقولة التي يردّدها النَّاس، وتتناقلها الشُّفاه: لا يمكن التَّراجع بعد كلّ هذه التَّضحيات: خير تعبير عن هذا الوعي. إذ سوف يستحيل التَّراجع إلى خيانة واستسلام. وإلى فعل عبثي، وعود إلى زمن الذّلّ والقهر والهوان، وهو ما لا يستقيم مع وعي النَّاس وقيمهم وإيمانهم.

وهنا كلّما كثر الشُّهداء، وعلت مواقعهم، سيكون مؤدى الشَّهادة مزيداً من الوعي والثَّبات، وعدم التَّراجع، وتأكيد الالتزام والمسؤوليّة، واستمرار الصّمود، وإكمال المواجهة. هذا فضلاً عن الوجدان الدّيني الذي يرى في الاستسلام مذلّة. لا يصحّ التلبّس بها، أو قبول ارتدائها. يضاف إلى ما تقدّم فلسفة الثَّأر من المجرمين والظَّالمين، التي تدفع إلى مزيد من الثَّبات والمواجهة. إذ إنّ أحد تجلّيات هذا الثَّأر وأوضحها، هو عدم تقديم أي نصر للمجرمين وظلمهم وتوحّشهم. ولا نغفل هنا عن قيم المواساة، وتحديداً في تقبّل الشَّهادة وخوض غمارها، فعندما يستشهد كبار القوم وسادة المقاومة، سيكون الحاكم على من سواهم مقولة «على الدّنيا بعدكم العفا»، حيث ستتجلّى هذه المواساة في جميع ميادين المواجهة، صلابة في الموقف، وقوّة في الإرادة، وامتناعاً عن مغادرة الثَّوابت، وبأساً شديداً في ساحة القتال. مع الإلفات إلى قيم الصّدق في «ما عاهدوا الله عليه»، إذ إنّ صدق الشُّهداء، في شهادتهم، سيؤول إلى سبق وقدوة، تدعو المنتظرين إلى انتهاج السَّبيل نفسه للوصول إلى مرادهم، حيث الصّدق في الثَّبات والصّبر، والتَّحمّل، والعزم، وعدم الوهن أو القبول بالخزي والمذلّة.

2- في البعد التّاريخي: لو عدنا إلى التّاريخ القريب في الصّراع مع الكيان الإسرائيلي، يطرح هذا السّؤال: هل أفضت شهادة قادة المقاومة في لبنان - وغير لبنان - إلى كسر إرادة المقاومة وشعبها؟ والجواب على قدر من الوضوح، إذ رغم التَّضحيات الجسام، كانت المقاومة تتألّق أكثر، ويقوى عودها، وتشتدّ إرادتها. وعندما ناتي إلى الحروب المتكرّرة على لبنان - وآخرها عدوان تموز 2006 - ألم تكن المقاومة تخرج أقوى تصميماً وأشدّ عزيمة وأمضى نهجاً؟ وأيضاً في تجارب مشابهة، كما في العراق الشّقيق، فقد رأينا أنّ قوافل الشُّهداء من العلماء والقادة وغيرهم كانت تفضي إلى شحن الإرادة، وتخصيب العزيمة، والثَّبات على المواقف، وكذلك في تاريخ المقاومة الفلسطينيّة واغتيال الكثير من قادتها، هل أدى ذلك إلى تحقيق العدو الإسرائيلي لأهدافه ومراميه؟!

ولو عدنا إلى تاريخ أبعد يتّصل بكربلاء وثورة الحسين (ع)، ألم تتحوّل شهادة الحسين إلى ديناميات خلّاقة اجتماعيّة ودينيّة وسياسيّة ووجدانيّة وثقافيّة وغيرها، أنتجت من الوقائع ما لم يكن ممكناً بغيرها؟ وقد غدا من أهمّ إرث هذه الثَّورة الحسينيّة ذلك الوعي والوجدان والقيم التي أضحت بمنزلة إكسير خلّاق قادر على تحويل الشَّهادة إلى سبب للنَّصر، ومَخضب للإرادة، وصلابة للعزيمة، وثبات على المواقف، واستعداد لاغلى التَّضحيات، وتعالٍ في وعي التَّحديات، يصنع منها سبيلاً إلى مزيد من العزّة والإباء.

3- في البعد العقلاني: إن التّسامح للعدو الإسرائيلي بتكريس قواعده ينطوي على خطر كبير جدّاً، حيث إن القبول بكسر الإرادة، نتيجة انتهاج العدو لمزيد من القتل والتّدمير، يعني أنّنا سلّمنا بهذه المعادلة، ما يتيح للعدو استخدامها معنا بشكل أقسى، كلما رأى مصلحة له في استخدامها، أو داعياً إلى فرض شروطه علينا. في المقابل، عندما نُفشل هذه المعادلة بالصّبر والثبات، فهو ما سوف ينتزع من العدو هذه الأداة، أو بالحدّ الأدنى سوف يضعف من توظيفها. وخصوصاً عندما أخذت المقاومة تؤلم كيانه وجيشه بشكل أقوى وأشدّ، يوماً بعد يوم، وأصبحت المعركة أشبه ما تكون بمعركة عضّ أصابع ينهزم فيها من يصرخ أولاً، فهل سيكون من الحكمة عندها أن نمنح العدو نصراً سيعمد هو وغيره إلى استغلاله أخبث استغلال، وفي أكثر من ميدان، وخصوصاً إن كان الحوْل دون نصره صبر ساعة، وأنّ ثمن الثَّبات والصّمود - مهما عظم - أقلّ من ثمن الهزيمة والاستسلام والقبول بشروطه.

4- في الوقائع والمعطيات القائمة: نحن أمام مقاومة قوية في بنيتها، خلّاقة في إدارتها، ولّادة لقادتها، ذات تاريخ مديد وبأس شديد، ويقين بالنَّصر وأن شرطه الصّدق في الثَّبات والصّبر والشَّهادة والتَّضحيات، تؤمن بعدالة قضيّتها، وبالحقّ في نهجها، وأنّ قتالها من أقدس أقداس دنياها، وأنّه ليرقى على سفاسف الدّنيا، ومن أسمى ما تُطلب به الآخرة، وأنّها تشحذ عزيمتها من إرث كربلاء: صلابةً وثباتاً وقوّةً وإرادة، وأنّ شعبها يؤمن بها، ويحتضن نهجها، ويعتقد قضيتها، ويقف معها، كما وقفت معه، وأنّه يعطيها من أغلى ما لديه، كما أعطته من أغلى ما لديها، وأنّه لن يرتضي لها كسراً أو هواناً أو استسلاماً، كما صنعت له عزّاً وكرامةً ونصراً وعداً به. يضاف إليه قرار كبير وإستراتيجي على مستوى الشُّعوب الحرّة والعزيزة في المنطقة ومقاومتها مفاده: من غير المقبول على الإطلاق كسر المقاومة في لبنان، مهما كانت النتائج أو غلت التضحيات. وما على المرجفين، من وسائل إعلام بعض أنظمة الخليج الشريكة مع العدو الإسرائيلي في عدوانه ومن صهاينة الداخل، إلا أن ينسجوا خيوطاً من وهم، وباطلاً من قول، إذ سيُظهر قادم الأيام خطل إرجافهم، وقبح جرمهم، في إعانة العدو على مكره وكيده، وشراكتهم معه في العدوان والإجرام.

5- في الواقع الميداني في المعركة الحاليّة: ومع هذا القدر الكبير من التّضحيات، يطرح السّؤال: هل أمكن للعدو الإسرائيلي أن يكسر إرادة المقاومة؟ والجواب ما تفصح عنه الوقائع الميدانيّة، فقد يصحّ القول إن المقاومة استطاعت أن تمتص مجمل تلك الإصابات، وأن تعمل في المقابل على استدراج العدو إلى معركة استنزاف برّيّة، وفي جبهته الدّاخليّة، بشكل أساسي، إذ سيفضي هذا المسار إلى ثلاث وقائع: الأولى خسائر بشرية كبيرة للعدو في جنوده وآلياته، الثّانية شلل في الداخل الإسرائيلي تتسع رقعته يوماً فيوم، الثّالثة انسداد في طموحه إلى كسر إرادة المقاومة؛ وهو ما سوف يؤدّي إلى الخروج بنتيجة يرتضيها لبنان وشعبه ومقاومته، حيث سيبين - وهو ما لا يفهمه العدو - أنّ الإيغال في القتل والتّدمير، لم يفضِ إلّا إلى نتيجة عكسيّة، إذ إن عظيم التضحيات قد أوقد في بيئة المقاومة إرادة التّحدي، التي تنطوي على ثابتين: لن نهزم، ولن نستسلم، وسيظهر للعيان، ومع التّقدير لجمل العوامل الأخرى، أنّ فعل الشَّهادة كان له دور أساسي، وأنّه قد وهب الموقف قوة وصلابة، وأنه كان أدعى إلى الثَّبات، وأنّه - بخلاف ما يرغب العدوّ - سيؤول إلى مدرسة تلهم الأجيال وتنشئ المقاومين، وترفد النهج، وتهدي المسيرة، ما يعني أنها - ولو مع بعض الزّمن - ستكون أشدّ خطراً على الكيان من ذي قبل.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

على الغلاف

إيران غير مرتدعة: الردّ «الموجع» يقترب

لم يعُد الردّ الإيراني على الهجوم الإسرائيلي الأول من نوعه على الجمهورية الإسلامية، محلّ تكهّن أو تقدير، بل هو بات أكيداً سواء بالنسبة إلى إسرائيل، أو حتى إلى الولايات المتحدة التي تحمّلها إيران المسؤولية عن الهجوم وعن كلّ سلاسل التصعيد المتنقّل في المنطقة. وإذ أوحت طهران، عبر تصريحات بعض مسؤوليها، أنها مستعدة لإعادة النظر في قرارها، لقاء وقف ذلك التصعيد وإنهاء حرب الإبادة على غزة والعدوان على لبنان، فإن هذا السيناريو لا يبدو قابلاً للتحقق في المدى المنظور، وهو ما يعني أن إيران ماضية في تنفيذ وعيدها، والذي قد يحمل مفاجآت في الشكل والمضمون.

مفاجآتٌ تُظهر إسرائيل شديدة الانشغال بها، بعدما حاولت، في أعقاب هجومها على إيران، تصدير صورةٍ عنوانها اعتدال ميزان الردع مع الأخيرة، وتدمير جزء وازن من قدراتها، وكبحها حتى عن التفكير في تكرار ضربتها الأخيرة للكيان. وعلى المنوال نفسه، وبعدما أفرط الأميركيون في التهليل للسردية الإسرائيلية، عادوا اليوم إلى واقعيتهم، محاولين عبر سيل من التهديدات، التي كان آخرها قول البنتاغون مساء أمس «إننا سنتخذ كل الإجراءات اللازمة للدفاع عن قواتنا إذا استغلت إيران أو وكلاؤها هذه اللحظة لاستهدافنا»، التأثير المسبق على حجم الرد ودرجة إيذائه لإسرائيل. وفي خضم هذا الترقب، تتجه الأنظار إلى العراق، حيث سُجل تزايد ملحوظ في عمليات المقاومة الإسلامية ضد الكيان، رغم الضغوط الأميركية المسلّطة على بغداد من أجل لجم تلك العمليات، والتي لم تفلح في تحقيق أغراضها إلى الآن. وإذ يتزايد الحديث عن إمكانية أن يكون العراق واليمن منخرطَين في الرد الإيراني على إسرائيل، تتصاعد احتمالات شن عدوان مباشر على العراق، على غرار ما يجري في اليمن، وهو ما يعني دفع إسرائيل، ومن خلفها أميركا، نحو توسيع دائرة النار، التي لن تسلم منها مصالح واشنطن على أي حال.

مفاجآت طهران لم تنتهِ بعد

يحيى دبوق

يبدو أن الردّ الإيراني على الهجمات الإسرائيلية الأخيرة، أصبح حتمياً، وإنْ كان توقيته غير معلوم بعد، وفقاً للرأي السائد لدى الاستخبارات الإسرائيلية، التي ترسل تقاريرها الموجهة يومياً إلى إعلامها، وعبره إلى الأذان الإيرانية في طهران، مرفقة بتهديدات بردّ آخر على الردّ. فهل يؤدّي التهديد الإسرائيلي، والمصحوب بنشر الولايات المتحدة وسائط دفاع في الإقليم وفي الأراضي المحتلة نفسها، وكذلك وسائل قتالية، إلى دفع إيران إلى التفكير في قرارها؟

تبدو الأمور مغايرة لمقاصد تل أبيب وواشنطن؛ فقرار الردّ صدر، ويُظهر أنه لا رجعة فيه، ما لم تتلقّ إيران تعويضات سياسية ترتبط بالحرتين الدائرتين في فلسطين ولبنان؛ وإلّا، فلا تهديدات ولا نيّات عدائية معلن عنها مسبقاً، من شأنها أن تغيّر من حتميّة الفعل الإيراني، والوعد بأن يكون أكثر قسوة وإيذاءً من الفعل الذي سبق. وفي التخمينات حول الردّ وحجمه وموعد تنفيذه، ثمة تجاذبات داخل تل أبيب، التي لا تمتلك إجابات قطعية: فهل سيأتي قبل الانتخابات الأميركية، أو خلالها، أو ما بعد إعلان النتائج ومعرفة الفائز فيها، أو في المرحلة الانتقالية التي تسبق عملية التسلّم والتسليم؟ لكن السائد لدى الجانب الإسرائيلي، هو ربط توقيت الهجوم الإيراني بالانتخابات الأميركية، وموروحة سيناريواتها وفرضياتها. أمّا المتّفق عليه إلى حد يكاد يكون جامعاً، فهو أن الردّ آتٍ لا محالة.

في الموازاة، ينشغل الإعلام العبري، بتوجيهات من أعلى - وهو ما يلفت أيّ مراقب -، بمحاولة طمأنة الجمهور الإسرائيلي، ما يشير إلى أن توقعات الاستخبارات تغلب عليها السلبية. ومع ذلك، يجري التركيز على ضرورة المراهنة على فاعلية الدفاعات الأميركية، والتي في إمكانها، مع ترجيحات معتدّ بها هذه المرة، تجنيب إسرائيل خسائر الضربة الإيرانية المقبلة، رغم الوعود الإيرانية بأن الهجوم المرتقب سيكون أقسى وأكثر إيذاءً من ذي قبل، وهو ما يرجّح استخدام طهران وسائل قتالية لم تستخدم ولم يُكشف عنها إلى الآن.

وفي السياق نفسه، فإن التهديدات الإسرائيلية بالردّ على الردّ الإيراني، لا تفارق الكتابات العبرية، وهي تحمل الشيء ونقيضه. إذ يجري الحديث عن أن الضربة الإسرائيلية الأولى كانت كفيلة بأن تحدّ من فاعلية القدرة الإيرانية على الهجوم الثاني، وربّما أيضاً إنهاء هذه القدرة والتحفّز لدى صانع القرار في طهران لشنّ هكذا هجوم. وفي المقابل، يبدو أن الاستعداد والتوعد مرتبطان بهجوم منتظر غير مسبوق، قد يتطلّب من إسرائيل والولايات المتحدة جهوداً كبيرة واستعدادات مسبقة في الدفاع الإيجابي والسلبي على السواء، مصحوبةً بتهديدات بحتمية الرد القاسي في المقابل، علّها تؤدي إلى تخفيف حجم الهجوم ووطأته. ويلفت في ذلك، ما يرد من واشنطن من تهديدات، وهو ما يفسّر توالي التسريبات الأميركية عن مصادر في الإدارة، على شاكلة: «الولايات المتحدة لن تكون قادرة على كبح جماح ردّ إسرائيل اذا تعرضت الأخيرة لهجوم إيراني».

ومن جهته أيضاً، يورد الإعلام العبري عدداً من السيناريوات المرتبطة بالهجوم الإيراني المقبل، وسط تجاذب ملحوظ في الفرضيات التي تصل إلى حدّ التعارض، بين التهوين من القدرة الإيرانية، وبين الحجم الهائل للأذية المقدّرة، وبين الرهان على الدفاعات الإسرائيلية والأميركية، الأمر الذي يؤكد أنه لا تقديرات وازنة ومرجّحة يجري تداولها في إسرائيل، وبالمعية لدى الولايات المتحدة. على أن المتّفق عليه، إسرائيلياً، هو أن الرسالة الإيرانية وصلت إلى تل أبيب؛ الاتفاق على إنهاء الحرب في الساحة اللبنانية، بما يعني كذلك الحرب في غزة، من شأنه أن يؤدي إلى الامتناع عن توجيه الضربة الإيرانية، وتجنيب إسرائيل حرباً استنزافية من بعد، لا يعرف مداها وحدّها. إلا أنه من المشكوك فيه، التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في المستقبل القريب، في الساحتين، وإن كانت الساحة اللبنانية أكثر ليونة، قياساً بساحة غزة. لكن ما لم تتّضح لصاحب القرار في تل أبيب، هوية الرئيس الأميركي الجديد، فلن يكون معنيّاً بالمسارعة إلى الاستجابة للحلول والتسويات. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الرد الإيراني حتمي، ولا يوجد ما يمنع تنفيذه.

يبدو أنه لا رجعة في قرار الرد مهما تلقّى إيران تعويضات سياسية ترتبط بالحربين الدائرتين في فلسطين ولبنان (أ ف ب)

ما يرد من واشنطن من تهديدات، يهدف إلى إعلاء شأن الردع في مواجهة القرار الإيراني

تصاعد احتمالات استهداف العراق
السوداني يفشل في كبح المقاومة

بغداد – فقار فاضل

أفاد قيادي بارز في «الإطار التنسيقي» بأن رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، لم يفلح في إقناع الفصائل المسلحة المتصدية لإسرائيل بوقف عملياتها العسكرية ضد العدو، مشيراً، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن السوداني «كثّف جهوده في التواصل مع أكثر من طرف للضغط على إسرائيل بغرض دفعها إلى التراجع عن تهديداتها بقصف مواقع عراقية، في مقابل عدم السماح لإيران باستخدام أرض بلاد الرافدين ساحة للرد على تل أبيب». وأكد القيادي أن «الحكومة تواجه حالياً تحدياً صعباً في إنجاح مسعاها إلى التهدئة، في ظل وجود فصائل تهدّد وتتوعد بقصف المصالح الأميركية والصهيونية، لكن في الوقت نفسه لا تلام المقاومة لكونها تتصدى لجرائم الاحتلال». وكانت قد نقلت منصات مقربة من الحكومة أن الأخيرة في تواصل مستمر مع دول عدة، ومنها الولايات المتحدة، بهدف تحييد العراق عن ساحة الصراع، وذلك تجنباً لهجوم إسرائيلي يبدو وشيكاً على العراق، محذرة من استهداف منشآت نفطية أو موانئ، كما حصل في دول أخرى.

وعلى الأرض، صعّدت «المقاومة الإسلامية في العراق»، بشكل كبير، من عملياتها العسكرية ضد مواقع حيوية إسرائيلية في الأيام الماضية. وهذا ما يشير، بحسب مراقبين، إلى وجود تنسيق بين أطراف المحور لزيادة عدد العمليات، بهدف تشتيت العدو أو تمهيداً لمرحلة متقدمة من الهجمات. وفي ظل الخلاف حول الاتجاه الواجب اتباعه إزاء العدوان الإسرائيلي، حذّر المرجع الديني الشيعي الأعلى في العراق، آية الله علي السيستاني، عقب استقباله ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثتها في العراق (يونامي)، محمد الحسان، والوفد المرافق له، من خطورة التدخلات الخارجية بمختلف وجوهها، مشدداً على تحكيم سلطة القانون وحصر السلاح بيد الدولة، ومكافحة الفساد على جميع المستويات، داعياً العراقيين إلى أن «يأخذوا العبر من التجارب التي مروا بها في سبيل مستقبل أفضل». وفي ما يخص الأوضاع الملتهبة في المنطقة، عبّر المرجع، في بيان صادر عن مكتبه، عن «عميق تألّمه للمأساة المستمرة في لبنان وغزة وبالغ أسفه لعجز المجتمع الدولي ومؤسساته عن فرض حلول ناجعة لإيقافها، أو في الحدّ الأدنى تحييد المدنيين عن مآسي العدوانية الشرسة التي يمارسها الكيان الإسرائيلي».

المقاومة العراقية تواصل تصعيد العمليات

وسبق أن توقّع كثيرون أن يسعى رئيس الحكومة إلى الضغط على الفصائل عبر رجال دين مؤثرين كالمرجع، بينما يرى آخرون أن الحرب ضد العدو الإسرائيلي باتت ضرورة في ظل توسّع عدوانه على المنطقة، وتعنّته بعدم القبول بوقف إطلاق النار. وفي هذا السياق، يرى القيادي في حركة «أنصار الله الأوفياء»، علي الفتلاوي، أنه «في حال نشوب حرب واسعة في المنطقة من قبل أميركا الداعمة للكيان الصهيوني، والتي تريد جر المقاومة إلى قتال مباشر، فمن المؤكد أن عملياتنا العسكرية ستكون تصاعدية ضد العدو، ولن نتراجع خطوة واحدة إلى الوراء». وأما بخصوص الرد الإيراني المتوقّع على إسرائيل، فيقول الفتلاوي إن «المقاومة العراقية تنتظر نتائج العرض الذي قدّمه الرئيس الإيراني، وهو عدم الرد مقابل وقف إطلاق النار نهائياً ضد غزة وجنوب لبنان. وهذا قد يعطي انطباعاً آخر، وهو أن الجميع يريد حالة التهدئة وإيقاف القتال في المنطقة». ويبين أن «المقاومة العراقية جزء من المحور الذي تقوده الجمهورية الإسلامية، ولذا، من حق الفصائل أن تكون داعمة للرد ضد الكيان الصهيوني»، لافتاً إلى أن «موقف الحكومة إزاء استخدام الأراضي العراقية من قبل إيران للرد على العدو هو الرفض، كونها ملتزمة ببرتوكولات سياسية ودبلوماسية لا تسمح لها بغير ذلك».

إلى ذلك، وفي إطار تصعيدها ضد إسرائيل، أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» أنها هاجمت مرتين، أمس، للمرة الثانية، هدفاً حيوياً في شمال فلسطين المحتلة بالطائرات المسيّرة، في إطار عمليات دعم مستمرة لكل من غزة ولبنان. وفي المقابل، قال جيش العدو إنه اعترض أهدافاً جوية «مشبوهة» أطلقت من الشرق، من دون تفعيل صفارات الإنذار.

طوفان الأقصى

أميركا في سوريا
«انتشار» استثنائي لا يردع المقاومة

الحسكة - أيهم مرعي

لم تكن حادثة استهداف قاعدة «التنف» الأميركية في سوريا، في كانون الثاني الماضي، عادية؛ إذ أرادت المقاومة، في حينه، توجيه رسالة ميدانية مفادها بأنها قادرة على التصعيد المميت ضدّ الأميركيين. ومذاك، يستمرّ استقدام التعزيزات العسكرية، والتي شملت خصوصاً أنظمة دفاع جوي ومعدات خاصة بالمراقبة والتعقّب، كان الهدف منها لجم المقاومة ومنْعها من الاستمرار في مهاجمة القواعد الأميركية المنتشرة على الأراضي السورية. ورغم استقدام واشنطن المعدات والسلاح، وشنّها اعتداءات برية وجوية على مناطق في ريف دير الزور، إلا أن نشاط المقاومة تضاعف على نحو غير مسبوق.

90 هجوماً في 10 أشهر

لم تكد تنتهي هجمات واشنطن على أهداف لفصائل المقاومة في سوريا والعراق، ردّاً على مقتل جنودها في التنف، حتى جدّدت الفصائل استهدافها لكلّ من قاعدتَي «العمر» و«كونيكو» في دير الزور. وتكرّرت الهجمات مذّاك، مستهدفةً سبع قواعد رئيسية في سوريا، هي: «كونيكو»، «حقل العمر»، «الشدادي»، «خراب الجير»، «التنف»، «الركبان» و«اللايف ستون». وتوزّعت بواقع 39 استهدافاً لـ«كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي، و22 لـ«حقل العمر» في ريف دير الزور الشرقي، و7 ضد «الشدادي» في ريف الحسكة الجنوبي، و10 لـ«خراب الجير» في ريف الحسكة الشمالي، و10 لـ«التنف»، واستهداف واحد طال كلاً من «اللايف ستون» في ريف الحسكة الغربي، و«الركبان» على الحدود مع الأردن. وجرت الهجمات بواسطة القذائف الصاروخية والطائرات المسيّرة الانقضاضية، ما أدى، على مدى نحو عام، إلى مقتل ثلاثة جنود في «التنف»، وإصابة العشرات في مجمل الاستهدافات، أخرهم 8 جنود في «خراب الجير»، قبل نحو شهرين. كذلك، نجحت المقاومة، للمرة الأولى، في استهداف قاعدة «الشدادي» في ريف الحسكة الجنوبي، والواقعة تحت سيطرة «قسد»، في ما عُدّ اختراقاً أمنياً أقلق الأميركيين، ودفعهم إلى تنفيذ حملة أمنية واسعة. أيضاً، سُجّلت، قبل ثلاثة أشهر، أول حالة إطلاق رصاص مباشر على دورية أميركية على ضفاف نهر الفرات بالقرب من بلدة ذيبان في ريف دير الزور الشرقي، ما اعتبر محاولة هجوم بري على الأميركيين في المنطقة.

واشنطن مستنفرة

ما تقدّم، دفع الأميركيين إلى اتّخاذ سلسلة إجراءات دفاعية داخل قواعدهم، عبر استقدام أنظمة دفاع جوي من طراز «أفينجر»، ومئات الكاميرات الحرارية، بالإضافة إلى مناظير المراقبة، لتعزيز أنظمة المراقبة والدفاع. وفي حصيلة تقريبية خاصة بـ«الأخبار»، استقدمت الولايات المتحدة، منذ مطلع العام الجاري، أكثر من 1100 شاحنة عبر معبري «الوليد» و«السويدية» غير الشرعيين، تحمل أسلحة ومعدات مختلفة، وتشمل تبديل مناوبات العمل والحراسة بين القواعد في كل من سوريا والعراق. ويضاف إلى ذلك، وصول أكثر من 120 طائرة شحن عسكرية، حملت أسلحة وآليات وجنود، إلى قواعد «خراب الجير» و«الشدادي» و«كونيكو» و«العمر».

كذلك، ولّد هجوم قوات العشائر الواسع على مناطق سيطرة «قسد» في دير الزور، في آب الفائت، مخاوف لدى الأميركيين من تحوّل الهجمات الجوية إلى هجمات برية، ما دفعهم إلى بناء 143 برج مراقبة على امتداد ضفة نهر الفرات، والتي

«المقاومة مستمرّة إلى حين دفع القوات الأميركية غير الشرعية إلى الانسحاب من سوريا والعراق»

تفصل مناطق سيطرة «قسد» عن مناطق سيطرة الجيش السوري في ريف دير الزور، لضبط أيّ محاولات تسلّل برية في اتجاه قاعدتَي «العمر» و«كونيكو». وتؤكد مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن «الولايات المتحدة عزّزت كلاً من قواعد التنف والعمر وكونيكو وخراب الجير والشدادي بأنظمة دفاع جوي، لأنها أكثر القواعد عرضة للاستهداف»، مشيرة إلى أنهم «لجأوا أخيراً إلى تنفيذ اعتداءات برية شبه يومية بواقع 29 استهدافاً خلال الشهر الماضي، للتضييق على المقاومة ومنعْها من تصعيد هجماتها ضدهم». وتلفت إلى أن «واشنطن لم تتمكّن، إلى الآن، من الوصول إلى تقنية تمنع وصول صواريخ ومسيرات المقاومة إلى قواعدها»، مؤكدة أن «غالبية هجمات المقاومة تحقّق أهدافها، وهو ما يجعل القواعد الأميركية في حالة قلق واستنفار دائمَين».

المقاومة مستمرة

لا شكّ في أن قدرة فصائل المقاومة على الوصول إلى القواعد الأميركية في سوريا، بشكل مستمر، وبأدوات بسيطة، يُعتبر نجاحاً ميدانياً ومعنوياً بالنسبة إليها. وتؤكد مصادر ميدانية، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «المقاومة مستمرّة إلى حين تحقيق أهدافها في دفع القوات الأميركية غير الشرعية إلى الانسحاب من سوريا والعراق»، مشيرة إلى أن «عدم وجود ضمانات حقيقية لتنفيذ خطّة الانسحاب الأميركية - العراقية المشتركة المقرّرة في نهاية عام 2026، تجعل من استهداف الأميركيين ضرورة لإجبارهم على تطبيق الخطة من دون أي مماطلة». وتلفت إلى أن «المقاومة تراعي الدبلوماسية العراقية في التعامل مع ملف وجود القوات الأميركية في المنطقة»، مستدركةً بأن «التصعيد العسكري الإضافي سيكون ممكناً في حال تنفيذ أيّ اعتداء على فصائل المقاومة أو إظهار مماطلة في تنفيذ خطة الانسحاب المقرّة أخيراً».

تكتل سياسي جديد بوجه صنعاء
واشنطن تواصل الترتيب لإشعال الساحل

صنعاء - رشيد الحداد

بعد أن كشف المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، عن رفض دول عربية إدانة عمليات جبهة الإسناد اليمنية المناصرة لقطاع غزة، وعدم إبداء الموافقة على المشاركة في أي تصعيد أميركي محتمل ضد اليمن، وفقاً لما نقلته عنه صحيفة «واشنطن بوست»، واصلت واشنطن ترتيباتها السياسية في مدينة عدن، عبر لقاء جمع نحو 20 تنظيماً سياسياً يمنياً معارضاً لحركة «أنصار الله»، في مسعى منها إلى «شرعنة» أي عمليات عسكرية تنفّذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مناطق الساحل الغربي. وجرى، خلال الحراك السياسي الجديد الذي شارك فيه حزب «الإصلاح» وأحزاب يسارية وتنظيمات حديثة النشأة تأسّست بتمويل سعودي، الإعلان عن تكتل سياسي جديد موال لواشنطن. وتقول مصادر سياسية في عدن، لـ «الأخبار»، إن «القوى الموالية للتحالف، والتي تواصل اجتماعاتها برعاية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمعهد الديموقراطي الأميركي، أقرت تشكيل هيئة رئاسة للتكتل الجديد، وأمانة عامة تبقى على تواصل مستمر مع الجانب الأميركي»، مضيفة أن «الأحزاب اليمنية الموالية للتحالف اتفقت على تعيين أحمد عبيد بن دغر رئيساً للتكتل»، علماً أن الأخير كان رئيساً لحكومة عدن خلال مدة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي انقلبت عليه السعودية، وهو من الشخصيات السياسية المقرّبة من الرياض.

وأشارت المصادر إلى أن «تلك الأحزاب اتفقت أيضاً على عدد من البنود، منها الموافقة على خطة التصعيد العسكري الأميركي، ودعوة المجتمع الدولي إلى تشديد الحصار على حركة أنصار الله، عبر اتهامها الحوثيين باستغلال قطاع الاتصالات وموانئ البحر الأحمر. كما وصفت عمليات الإسناد اليمنية المناصرة لغزة ولبنان بالإرهابية، وقالت إنها أثّرت على الحركة الملاحية نحو موانئ عدن، وتسبّبت في تداعيات سلبية على الحركة الملاحية الدولية». على أن اللافت في الأمر، هو استبعاد واشنطن الفصائل العسكرية الموالية للإمارات من التكتل الجديد، رغم أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» بقيادة عيدروس الزبيدي و«قوات المقاومة الوطنية» بقيادة العميد طارق صالح، سبق أن عرضا على الولايات المتحدة فتح جبهات الساحل الغربي، تحت ذريعة تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر، من دون مشاركة الأطراف الأخرى.

وتأتي هذه الخطوة في محاولة لإيجاد صوت سياسي مؤيد للمخطط الأميركي تجاه الحديدة، والذي أكدت مصادر عسكرية مطلعة موالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في تصريحات صحافية، أن القرار في شأنه اتُّخذ وينتظر إشارة الانطلاق من واشنطن. وعلى خلفية ذلك، أبدى عدد من الناشطين الموالين للتحالف، مخاوفهم من تمكين أميركا وبريطانيا من فرض تواجد عسكري دائم في الساحل الغربي المطل على خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب. وفي المقابل، تراقب صنعاء لقاءات في عدن، وتعتبر ما يحدث فصلاً جديداً من فصول المؤامرات التي تُحاك ضد اليمن من قبل أميركا وبريطانيا، وتُنفّذ بالأدوات الإقليمية والمحلية. ووفقاً لمراقبين، فإن ما يحدث يشير إلى أن الولايات المتحدة تحاول تفعيل القوى التقليدية السياسية الموالية للتحالف، والتي سبق لها أن وافقت على العدوان السعودي - الإماراتي بإشراف ومشاركة أميركية مطلع عام 2015، وتسعى إلى الحصول على شرعنة لأي عدوان جديد على اليمن عبرها.

وأفادت مصادر دبلوماسية مطلعة، لـ«الأخبار»، بأن «حكومة عدن اقترحت على الأميركيين أخيراً البدء في تشديد الحصار على صنعاء، ومساعدة الأولى على إعادة تصدير النفط الخام من موانئ حضرموت من دون أي اتفاق مع الأخيرة». وتبنّى ليندركينغ، بدوره، حملة تحريض ضد ميناء الحديدة، محذراً من وصول شحنات سلاح صغيرة روسية إليه. وزاد على هذه الحملة اتهام تقرير الخبراء الدوليين بشأن اليمن، والمقدم إلى مجلس الأمن أخيراً، سلطات الموانئ الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة في الحديدة باستقبال شحنات أسلحة صغيرة، وكذلك مكوّنات تندرج في إطار التصنيع العسكري، علماً أن ميناء الحديدة يستقبل نحو 70% من الاحتياجات الإنسانية لليمن. وكشف ليندركينغ، خلال حديثه مع «واشنطن بوست»، عن ارتفاع أميركي كبير من استمرار وتصاعد عمليات صنعاء العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي، وزعم أنها لا تخدم الفلسطينيين وليس لها تأثير على مسار الحرب، وهي السردية نفسها التي تروّجها القوى الموالية للتحالف، محاولة التقليل من شأن عمليات الإسناد اليمنية لغزة ولبنان، والتي تحظى بتأييد شعبي واسع في مختلف المحافظات اليمنية، بما فيها المحافظات الجنوبية.

طوفان الأقصى

العدو يعيد تموضعه في جباليا: طريق عودة النازحين مقطوع

غزة – **يوسف فارس**

بعد ثلاثة أيام من الإعلان عن الزج بـ«لواء كفير» للمشاركة في العملية البرية المستمرة في شمال قطاع غزة منذ شهر كامل، أعاد جيش العدو، أمس، انتشاره في كل مناطق الشمال التي توغّل فيها. إذ تراجعت الآليات من وسط مخيم جباليا ومنطقة الفاخورة غرب المخيم، ومنطقة الصفطاوي، وأبقت على تمركزها في النقاط التي تسمح لها بقطع الطريق أمام عودة النازحين إلى المخيم، علماً أنها تواصل فرض طوق ناري في كل مناطق الحيّز الجغرافي للعملية، والأحياء المحيطة بها. لكنّ هذا التراجع الذي ترافق مع بضع ساعات من الهدوء الاستثنائي، انقلب في وقت لاحق أمس، حيث استهدفت طائرات الـ«كواد كابتر» التي تحمل قنابل مقذوفة، الطابق الثالث من

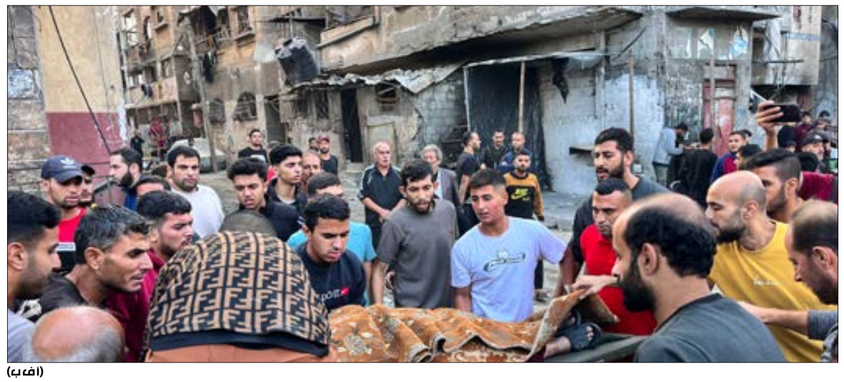

(أ ف ب)

> أدى العدوان إلى سقوط 1800 شهيد ومئات المصابين إلى جانب 600 معتقل

مستشفى «كمال عدوان» مجدداً، وأطلقت عدداً كبيراً من القذائف في اتجاه تجمعات المواطنين ومراكز الإيواء. كما واصلت ارتكاب المجازر الجماعية، عبر تقصّدها استهداف المنازل المتعددة الطبقات، والتي تؤوي المئات من النازحين. إذ قصفت منزلاً لعائلة الرضيع، وآخر لعائلة شاهين كانا يؤويان المئات من النازحين، ما تسبّب في وقوع عدد كبير من الشهداء والجرحى.

وقفز هذا النسق من الإبادة الجماعية بأعداد الشهداء، منذ بداية الهجوم على جباليا ومحافظة شمال القطاع، إلى 1800 شهيد، إلى جانب المئات من المصابين وأكثر من 600 معتقل، فيما تقدّر مصادر طبية، تحدّثت معها «الأخبار»، أن تتجاوز أعداد الضحايا كل ما ذكر حتى اللحظة، لا سيما أن مئات من الشهداء تُركوا أسفل منازلهم بسبب تعطّل عمل وحدات الإسعاف والدفاع المدني. وتقول المصادر: «إننا نتحدّث عن منازل تقصف ويموت كل من بداخلها، ولا تصل إلينا أخبارهم إلا بعد يوم أو يومين. ما نعيشه في شمال القطاع كارثي جداً. نحن نُباد بالمعنى الحرفي للكلمة».

في مقابل ذلك، أعلنت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة تنفيذ عدد من المهمات القتالية. إذ تحدّثت «كتائب القسام» عن تمكّن مقاوميها من استهداف قوة راجلة تحصّنت داخل أحد المنازل في محيط مركز إيواء «اليمن السعيد» في مخيم جباليا. وقالت الكتائب إن المقاومين أطلقوا قذيفتي «آر بي جي» و«تاندوم» على القوة وأوقعوا أفرادها بين قتيل وجريح. كما أبلغت عن استهداف مقاوميها لحاجز «نتساريم» بقذائف الهاون، وبثّت مقطعاً مصوراً أظهر تمكّن المقاومين من تفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار بأربعة جنود ودبابة «ميركافا»، في حي القصاصيب وسط مخيم جباليا. ووفقاً لبيان «القسام»، فإن الجنود الأربعة كانوا هاربين من منزل استهدفه المقاومون بقذيفة «تي بي جي»، وحينما اقتربوا من الدبابة فجّر المقاومون بها العبوة. كذلك، نشر «الإعلام العسكري» التابع للكتائب مقطعاً مصوراً أظهر إطلاق المقاومين رشقة صاروخية من عمق مناطق شمال غزة المحاصرة في اتجاه مستوطنة «سديروت». وبدورها، أعلنت «سرايا القدس» أن مقاوميها تمكّنوا من تفجير عبوة ناسفة من نوع «ثاقب» بآلية عسكرية قرب موقع الإدارة المدنية شرق مخيم جباليا.

قضيّة «التسريبات الأمنيّة» تتفاعل: «عاصفة» داخليّة بوجه نتنياهو

لا تزال قضية «تسريب الوثائق السرية» تتفاعل في دولة الاحتلال، منذ الخميس الماضي، في ظلّ تصاعد الاتهامات لمكتب رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بتعمّد اختلاس تلك الوثائق من قاعدة بيانات جهاز المخابرات (أمان)، لاستخدامها في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي. وتكشّف، في اليوم الماضي، أن القضية لا تقتصر فقط على «تسريب» الأوراق، بل «سرقتها» من «أمان» ووصولها بطرق «غير شرعية» إلى يد مقرّبين من نتنياهو، بغية تسريبها إلى الصحافة الدولية، بعد تحريفها على نحو يخدم الأخير بـ«إحباط أيّ صفقة تبادل (للأسرى)».

وبعدما سمحت محكمة «ريشون لتسيون»، التي أمرت بتخفيف حظر النشر عن القضية السبت الماضي، بنشر اسم المتورّط الرئيسي في القضية، ويُدعى إيلي فلدشتاين (32 عاماً) ويعمل متحدثاً باسم الشؤون العسكرية في مكتب نتنياهو، معلنة أنه تم اعتقال 3 أشخاص آخرين مشتبه فيهم يعملون في المؤسسة الأمنية، أفادت وسائل الإعلام العبرية، أمس، بأن «الشاباك» اعتقل مشتبهاً فيه آخر للتحقيق معه في إطار القضية نفسها، وهو ضابط في الجيش.

وشكّل اعتقال هؤلاء مدعاة للسخرية لدى عدد من الكتّاب الإسرائيليين، ومن بينهم الخبير الأمني، يوسي ميلمان، الذي قال إن المشتبه فيهم «يعملون في نفس الوحدة التي تتمثّل مهمّتها في تأمين المعلومات ومنع تسرب الأسرار». وحول فلدشتاين، أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، التي كانت أوّل من تداول القضية المثار إليها، بأنه «بعد ثلاثة أسابيع من هجوم 7 أكتوبر، بدأ العمل في مكتب نتنياهو، لافتة إلى أنه «خلال الأسبوع الثاني من الحرب، طلب مدير مكتب نتنياهو تعيين فيلدشتاين في مركز قيادة الطوارئ الوطني التابع لوزارة الدفاع، إذ كان وقتها عسكرياً احتياطياً». وتابعت أنه «لمدة 3 أيام في منتصف أكتوبر 2023، عمل فلدشتاين في مكتب نتنياهو بدلاً من تقديم التقارير لمركز مقر قيادة الجيش، كما كان مقرراً. وبعدما أدركت وزارة الدفاع أنه لم يكن يؤدي المهام التي تم تجنيده من أجلها، طلبت إنهاء خدمته الاحتياطية».

ومن جهته، رأى الصحافي الإسرائيلي، رونين برغمان، في تحقيق لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن «إحدى مهام مكتب نتنياهو تمثلت في إقناع الجمهور الإسرائيلي بعدم وجود فرصة لإبرام صفقة تبادل أسرى»، لافتاً إلى أن «مكتب نتنياهو خلق رواية مضلّلة عبر مستندات قيل إنها سرية وجرى تلفيقها ونسبها زوراً إلى السنوار»، بهدف تنفيذ ما سمّاه «حملات لهندسة وعي الجمهور الإسرائيلي بشأن صفقة تبادل الأسرى».

بدوره، اعتبر المحلل العسكري الإسرائيلي، يوآف ليمور، في صحيفة «إسرائيل اليوم»، أن قضية الوثائق تحوّلت إلى «سلاح سياسي»، معتبراً إياها «من أخطر القضايا التي عرفتها إسرائيل». وأضاف أن القضية «تثير الشكوك في أن مكتب رئيس الوزراء عمل على إحباط صفقة أسرى مما يتعارض مع أهداف الحرب». وتابع أن المعلومات التي تمّ التلاعب بها «جرى توزيعها بطريقة تلاعبية على صحافيين مختلفين في الكيان وفي جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز مصالح نتنياهو، وحجزه من حملة عميقة تهدف إلى إلحاق الضرر بخصومه، بما في ذلك قادة المنظومة الأمنية». وأضاف ليمور أن ما تقدّم «خطير وغير مسبوق»؛ إذ «لا يمكن فصل ما حدث في البيرة عن السعار الاستيطاني الذي يسري في حكومة الاحتلال وعصابات المستوطنين».

> انبرى المعلّقون الذي يوصفون بـ«حاشية» نتنياهو إلى التحذير من «تنفيذ انقلاب» ضده

وذلك لأنه «أولاً، يشكل نشر وثائق سرية من الجيش جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة طويلة. ثانياً، لأنه يُشتبه في أن مكتب رئيس الوزراء شارك فعلاً في التجسس داخل المنظومة الأمنية، في زمن الحرب. ثالثاً، بسبب توزيع هذه الوثائق. رابعاً، لأن الحكومة حددت إطلاق سراح الأسرى كهدف رئيسي للحرب، والمنشورات المبنية على الوثائق (التي تم التلاعب بها) كان الهدف منها تخريب إمكانية الوصول إلى صفقة، أي أنها كانت مخالفة لقرار الحكومة». أما المحلل في صحيفة «معاريف»، بن كاسبيت، فاعتبر أنه «في حال ثبوت هذه الشبهات، سيكون على إسرائيل أن تعترف بأن مكتب نتنياهو قد تورط في اختلاس معلومات سرية مباشرة من قاعدة بيانات المخابرات لاستخدامها في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي»، مذكّراً بأن نتنياهو غرف «بتورطه في تسريبات سابقة خطيرة، بما فيها «وثيقة شتاوبر التي سرّبها أثناء تولّيه منصب زعيم المعارضة. ومع ذلك، لم تُوجّه إليه أيّ تهم رسمية في هذه القضايا». وفي المقابل، انبرى المعلّقون الذي يوصفون بـ«حاشية» نتنياهو، إلى التحذير من «تنفيذ انقلاب» ضد الأخير.

(الأخبار)

المستوطنون يستبيحون البيرة... على عين السلطة

رام الله - **أحمد العبد**

على بُعد مئات الأمتار من مقرّ رئاسة السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله، ومثلها من المربعات الأمنية التي تقيمها الأجهزة الأمنية في مناطق مختلفة في مدينتَي رام الله والبيرة، استباح عشرات المستوطنين المحافظة، ونفّذوا محرقة جديدة بحقّ ممتلكات الفلسطينيين. وفي التفاصيل، اقتحم عشرات المستوطنين المدجّجين بالسلاح، فجر أمس، المنطقة الصناعية في مدينة البيرة، حيث أضرموا النار في 20 مركبة، ومدخلي مبنيَين، من دون أن يواجههم أحد ويمنع تنفيذ ما كان يمكن أن يسفر عن مجزرة. لكنّ أحد المواطنين الذي حاول إخماد النيران، تعرّض لإطلاق نار على أيدي المستوطنين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مركبات الإطفاء التي انتظرت بعيداً إلى حين انسحاب هؤلاء إلى مستوطنة بيت أيل. أمّا الصورة التي خلّفتها الهجمة، فبدت شديدة السواد، ليس فقط بفعل النار والدخان الذي غطّى الجو والعمارات السكنية، بل أيضاً بما يعنيه هجوم من هذا النوع، وما يؤسّس له مستقبلاً.

وإذ تعرّضت المنطقة الصناعية في مدينة البيرة سابقاً لهجمات على أيدي المستوطنين، لكنها لم تكن تتعدّى إعطاب إطارات المركبات أو خطّ شعارات عنصرية. أما الهجوم الأخير، فيُعدّ الأكبر والأخطر من نوعه، ليس فقط لناحية الأضرار التي خلّفها، بل أيضاً لجهة حجم استباحة الضفة، والذي وصل إلى قلب مشروع السلطة. وممّا يجعل تداعياته ثقيلة الوطأة أيضاً، هو العجز الكامل عن مواجهته، وتحديداً من قبل الأجهزة الأمنية؛ فإذا كان بضعة مستوطنين نفّذوا الهجمة وأحرقوا المركبات وأطلقوا النار وحاولوا اقتحام العمارات السكنية، فكيف سيكون المشهد في حال هاجم المئات منهم المنطقة نفسها أو أي منطقة أخرى؟

ووفقاً لشهود عيان، تحدثوا إلى «الأخبار»، فإن عدداً من المستوطنين المسلحين حاولوا اقتحام عدد من البنايات السكنية، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى وقوع مجزرة، لو أنهم استطاعوا. لكن ذلك السيناريو لم يعُد بعيداً، نظراً إلى ما شهدته عدد من المناطق في الضفة من أحداث مشابهة. وإذا كانت هجمات المستوطنين في السابق، بسيطة، وتتركّز على المناطق المهمّشة والبعيدة عن التجمعات السكانية، وفي القرى والمناطق المصنفة «ج» الخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة، إلا أن هجوم البيرة ينبئ بدخول مرحلة جديدة، ستصبح معها القرى والمدن عرضة لمثل تلك الهجمات. وفي حين يبدو دور الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة واضحاً لجهة التنسيق الأمني مع الاحتلال وملاحقة المقاومين، فهي تظهر عاجزة راهناً عن توفير أجوبة حول دورها في توفير الحماية والأمن للمواطنين. والمفارقة المرّة، هنا، أن الحالة الجمعية في الضفة، ترى أن المواطنين تركوا من دون أسنان وأظفار للدفاع عن أنفسهم؛ فالسلطة الفلسطينية التي جرّدتهم من كل أدوات الدفاع عن النفس سابقاً، لم تدافع بدورها عنهم أو هكذا يُرى ممّا حدث إلى الآن، في أكثر من موقع.

> لا يمكن فصل ما حدث في البيرة عن السعار الاستيطاني الذي يسري في حكومة الاحتلال وعصابات المستوطنين

على أي حال، لا يمكن فصل ما حدث في البيرة عن السعار الاستيطاني الذي يضرب حكومة الاحتلال وعصابات المستوطنين، وتصاعد الاعتداءات؛ إذ تزامن هجوم البيرة مع آخر مماثل شنّه مستوطنون، فجر أمس، على بلدة دير دبوان شرق رام الله، حيث أحرقوا مركبة وخطّوا شعارات عنصرية على أحد الجدران، بينما منعوا مرور شاحنات كانت في طريقها إلى معبر ترقوميا غرب الخليل. كما سُجّلت عشرات الاعتداءات على مزارعين منعهم المستوطنون من الوصول إلى أرضهم، وقاموا بنصب أسلاك شائكة حول منزلين في تجمّع عرب المليحات شمال غرب أريحا في غور الأردن، بعدما حاصروا منزلاً آخر يُعدّ امتداداً لتلك المنطقة المحاصرة. وشهدت قرية برقا شرق رام الله، هي الأخرى، هجوماً عنيفاً من قبل المستوطنين، الذين هاجموا المزارعين في حقولهم وأضرموا النيران في أشجار الزيتون، وعدد من منازل المواطنين. وبحسب المصادر المحلية التي تحدثت إلى «الأخبار»، «فقد هاجم عشرات المستوطنين المسلحين القرية من ثلاثة أطراف، وأضرموا النيران في أراضي المواطنين وحقول الزيتون، وثلاثة منازل، كما تجمعوا قرب المدرسة الأساسية للذكور، في محاولة منهم لاقتحامها». وأضافت المصادر أن مواجهات عنيفة جداً اندلعت بين المواطنين والمستوطنين، أصيب خلالها مستوطنان بجروح جراء رشق الفلسطينيين إياهما بالحجارة وضربهما بالعصي.

ومع تصاعد هجمات المستوطنين، باتت دعوات الفصائل والأحزاب أكثر إلحاحاً إلى إيجاد آلية لمواجهتها؛ إذ طالبت حركة «حماس» بتصعيد المواجهة ضدّ المستوطنين في الضفة الغربية عقب هجوم البيرة، والذي وصفته بأنه «إرهابي وتطوّر خطير». وقالت «الجبهة الشعبية»، من جهتها، إن اعتداءات المستوطنين على المدينة «جزء من سياسة ممنهجة من قبل قوات الاحتلال التي رعت صناعة ميليشيات مسلحة من مجموعات المستوطنين وحمتها، تتيح لها تنفيذ اعتداءاتها على الفلسطينيين»، مستهجنة غياب أجهزة أمن السلطة عن أيّ دور في حماية الفلسطينيين، في الوقت الذي تنشغل فيه بالملاحقة النشطة للمقاومين الذين يدافعون عن شعبنا في وجه جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين.

باتت دعوات الفصائل والأحزاب أكثر إلحاحاً إلى إيجاد آلية لمواجهة هجمات المستوطنين (أ ف ب)

رئاسيات أميركا

إقبال «هائل» على التصويت عن بُعد

نحو سيناريو 2020 مكرّر؟

ريم هاني

مع الإقبال غير المسبوق على التصويت عن بُعد، بات في الإمكان القول إنّ ما كان في أحد الأيام «اليوم الكبير» بالنسبة إلى الأميركيين، قد تحوّل، هذا العام، إلى «موسم» انتخابي طويل نسبياً، بعدما امتنع الناخبون عن الانتظار، حتى اليوم، وسارعوا، طوال الأيام الماضية، إلى الإدلاء بأصواتهم. فحتى نهاية الأسبوع، كان أكثر من 74 مليون شخص قد صوتوا بالفعل، وهو عدد يساوي نحو 47% من مجمل الأصوات التي تم الإدلاء بها في الانتخابات الرئاسية عام 2020، طبقاً لأرقام نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية. وباستثناء عام 2020، الذي أجبر خلاله الناخبون على التصويت عبر البريد، بسبب جائحة «كوفيد – 19»، ما جعل التصويت عن بعد يشكّل نسبة 63% من مجمل الأصوات الانتخابية، فقد كانت تلك النسبة تستقر، عادة، عند أرقام أدنى؛ إذ بلغت، على سبيل المثال، في عامَي 2012 و 2016، حوالى 36% فقط من مجمل الأصوات الانتخابية.

وإذ لا يزال تقدّم كل من المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، والديموقراطية، كامالا هاريس، على بعضهما البعض، ضمن «هامش خطأ» استطلاعات الرأي جميعها تقريباً، على امتداد جميع أنحاء البلاد، فقد دفع ذلك بهما إلى قضاء فترة عشية الانتخابات، والأيام التي سبقتها، في الولايات المتأرجحة، لمحاولة انتزاع أكبر عدد من الأصوات منها، وآخرها بنسيلفانيا، التي زارها كلا المرشحين أمس، علماً أنّ الولاية المشار إليها هي الأكبر من بين الولايات المتأرجحة، وستكون قادرة، طبقاً لخبراء، على حسم نتائج الانتخابات، في حين تُظهر استطلاعات الرأي الأخيرة، بما في ذلك استطلاع أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» بالتعاون مع كلية «سيينا»، أنّ المرشحَين متعادلان في الولاية بنسبة 48%، مع هامش خطأ يبلغ حوالى 3,5 في المئة.

وإلى جانب بنسيلفانيا، كان ترامب حاضراً، أمس، في كل من كارولينا الجنوبية وميشيغان. وبالحديث عن الأخيرة، فقد برز، في الفترة الماضية، اسم صهر ترامب، مايكل بولوس، ذي الأصول اللبنانية، بعدما تحدثت وسائل إعلام أميركية عن أنّ ترامب كان «يعتمد» عليه أخيراً لاستقطاب الناخبين اللبنانيين والعرب، «المُحبطين» من آلية تعامل الإدارة الديموقراطية مع العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان. وفي خضمّ احتدام المنافسة، أشار استطلاع «تايمز/ سيينا» إلى أنّ هاريس تتقدم على منافسها الجمهوري بـ8 نقاط مئوية، في أوساط الأشخاص الذين صوتوا عن بُعد، فيما يكتسب ترامب في المقابل، هامشاً أوسع، في أوساط الناخبين الذين يعتزمون التصويت، إلا أنهم لم يقوموا بذلك بعد، بحسب الاستطلاع نفسه، الذي وجد أيضاً أنّ هاريس متقدمة قليلاً في ثلاث ولايات متأرجحة، إنما بنسبة ضئيلة، تجعل من الصعب تحديد الفائز قبل انتهاء الفرز.

على أنّ ترامب، من جهته، لا يعترف، حتى الآن، بأي استطلاعات رأي تُظهر تقدّم هاريس، وهو هاجمها مراراً، ولا سيما الاستطلاع الذي أجرته أخيراً خبيرة الاستطلاعات آن سيلزر، ونشرته صحيفة «دي موين ريجستر» السبت. وفي الواقع، كشف الاستطلاع، الذي يتمتع بموثوقية عالية في ولاية آيوا، وكان قد «تنبأ» بفوز ترامب فيها في عامَي 2016 و2020، أن هاريس متقدمة على «ترامب» بفارق ثلاث نقاط (47% - 44%)، في تحوّل غير مسبوق في الولاية التي تُعد تقليدياً معقلاً للجمهوريين. وتنقل مجلة «نيوزويك» عن الخبيرة قولها إنه «كان من الصعب أن يتخيل أحد حدوث ذلك. لقد قفزت هاريس بوضوح إلى المقدّمة». وعلى الأرجح، فإنّ ما أكسب هاريس زخماً، في تلك الولاية، هو شعبيتها في أوساط النساء، ولا سيما اللواتي تجاوزن سنّ الـ65. فهي، في حين أنّه لا يمكن إدراج ولاية آيوا ضمن لائحة الولايات المتأرجحة، إلا أنّ عدداً من المراقبين يرون أنه في حال تمكنت هاريس من «استعادتها»، فهي ستكون قادرة على إعادة «تشكيل» السباق «بشكل جذري».

وسرعان ما خرج ترامب ليندّد باستطلاع الرأي المشار إليه، معتبراً أنّ الهدف من نشره هو إحباط مؤيديه وجعلهم غير متحمسين للإدلاء بأصواتهم، فيما اعتبرت حملته أنّ مثل هذه النتائج لا تشكل نموذجاً صالحاً يمكن التعويل عليه. وهجوم ترامب الأخير، جنباً إلى جنب تصعيده للخطاب الذي يركز على «الاحتيال وسرقة الانتخابات»، طوال الأسبوع الماضي، يستثمر في تأجيج المخاوف حول إمكانية تكرار سيناريو الفوضى الذي طبع انتخابات عام 2020، ولا سيما أنّ ترامب قد جهز، طبقاً لخبراء، «الأرضية» لهكذا سيناريو، في أوساط ناخبيه، وتحديداً عبر الادعاء مراراً أنّ كل استطلاعات الرأي تصب لمصلحته، وأنّ أي نتيجة لا تعكس ذلك، ستكون «مزورة». واللافت أنّ ترامب كان يدعو مناصريه، طوال الفترة الماضية، إلى جعل فارق النتيجة «كبيراً جداً»، إلى حدّ يجعل من الصعب «التلاعب» به، قبل أن يصل احتدام المنافسة إلى ما وصل إليه اليوم.

ولاية بنسيلفانيا ستكون قادرة، طبقاً لخبراء، على حسم نتائج الانتخابات (أ ف ب)

على الغلاف

صوت جيري إنترناشونال... عبر أثير الفتنة

جيري ماهر الممنوع من دخول لبنان على خلفية دعوى التطبيع مع العدو الإسرائيلي، فعّل أخيراً «صوت بيروت إنترناشونال» (SBI) للانضمام إلى الحرب النفسية ضد اللبنانيين والترويج لسردية هزيمة المقاومة

شنّ الإعلامي السوري المطبّع هجوماً على المقاومة داعياً إلى إبادتها

زكية الديراني

نفضت منصة «صوت بيروت إنترناشونال» (SBI) التي يملكها بهاء الحريري وبديرها السوري المعارض جيري ماهر، الغبار عنها وعادت إلى العمل بعد إغلاق دام عاماً تقريباً على خلفية هدر مالي وخلافات بين الحريري وماهر. في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، صرف ماهر موظفي المنصة من دون دفع تعويضات مالية لهم، رافضاً شرح الأسباب التي أدت إلى اتخاذ الخطوة، قبل أن تعلن منصّة «صوت بيروت إنترناشونال» أخيراً عن عودتها إلى العمل مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولكن بوتيرة مدروسة تتماهى مع مرحلة ما بعد الحرب.

هكذا، فعّلت المنصة نشاطها، طارحة عدداً من علامات الاستفهام حول أهداف هذه العودة، وخصوصاً أنّها عرفت لسنوات بهجومها على المقاومة وحلفائها. ويبدو أنّ الأهداف الموضوعة لم تتغيّر اليوم، بل على العكس، إذ إنّ «صوت بيروت» ستنضم إلى الترويج لسردية هزيمة المقاومة، وستنضم إلى الإعلام المطبّع الذي يعمل على بث الفتن المذهبية والطائفية بين اللبنانيين.

في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ «صوت بيروت إنترناشونال» (SBI) عادت إلى النشاط بتمويل مالي من جيري ماهر، بينما نفض بهاء الحريري يده من المنصة على إثر الوعود السياسية الزائفة التي تلقاها من جيري وحلفائه، ليكون ضمن التركيبة السياسية بعد نفي شقيقه سعد الحريري خارج لبنان. وتكشف المصادر أنّ مجموعة من الصحافيين لا يتخطى عددهم أصابع اليد الواحدة، يعملون في المنصة حالياً ويخرجون في بثّ مباشر من المناطق التي تشهد عدواناً إسرائيلياً ويهاجمون المقاومة ويحمّلونها مسؤولية الحرب.

على الضفة نفسها، تشير المصادر إلى أنّ ماهر بات إحدى الأذرع الأساسية في الحرب الإعلامية التي يديرها العدو ويموّلها بشكل مباشر. وتوضح المعلومات أنّه مع اندلاع معركة «طوفان الأقصى» وجبهة الإسناد في لبنان، جُنّد اللبنانيين المعارضين للمقاومة، لنشر تعليقات على صفحاتهم على السوشال ميديا مناهضة للمقاومة، مقابل مبلغ مالي، واعداً إياهم بالظهور في مقابلات مع قنوات إعلامية مطبّعة مع العدو. وتتزامن هذه الخطوة مع منع ماهر من دخول لبنان إثر الدعوى التي رُفعت ضده قبل سنوات متّهمة إياه بالتطبيع مع العدو الإسرائيلي. في المقابل، يحاول ماهر إسكات أصوات منتقديه، إذ رفع أخيراً دعوى ضد الصحافي عبدالله قمح الذي أكد في إحدى

> **جنّد جيري ماهر مجموعة من الصحافيين المعارضين للمقاومة**

المقابلات التلفزيونية معه، على عمالة ماهر مع العدو الإسرائيلي. وعلى إثر تصريحاته، استُدعي قمح إلى التحقيق في مقر المباحث المركزية، وأدلى بإفادته ورفض توقيع تعهد بعدم التطرق إلى ماهر. بعد انتهاء التحقيق، نشر قمح على صفحاته على السوشال ميديا مقابلة أطلّ فيها ماهر عام 2009 في برنامج «الاتجاه المعاكس» على قناة «الجزيرة» القطرية وحاوره فيها فيصل القاسم. يومها، شنّ ماهر هجوماً على المقاومة، قائلاً: «أنا مع حرقهم مثلما فعل هتلر. الخطر الوحيد من الأشقاء الأعداء الذين قتلونا بسلاح الغدر ولم نر كمية القتل على يد الإسرائيلي».

ماهر ليتولى مهمات تمويل بعض الحملات الإعلانية أو دعمها التي تشوّه صورة المقاومة، ومن بينها حملة «لبنان لا يريد الحرب» التي حاولت إحداث شرخ بين اللبنانيين قبيل اندلاع الحرب. وفي السياق نفسه، تلفت المعلومات إلى أنّ ماهر جنّد مجموعة من الصحافيين اللبنانيين المعارضين للمقاومة، للعمل في المدينة، فقد التقطوا الحياة اليومية خلال الحرب. الفيلم ملتزم بتوثيق الأحداث الواقعية بطريقة سهلة ومؤثرة عاطفياً، فهو يستخدم التقارير الميدانية، ويلتقط الفوضى واليأس الناجمين عن الحرب مع إعطاء الأولوية لأصوات وقصص المتضررين. يمكن لهذا النوع من الصحافة أن يضفي طابعاً إنسانياً على القضايا الجيوسياسية المعقدة، ما يجعلها ذات صلة بجمهور أوسع. إن تصوير الفيلم للمواقع الذي يواجهه المدنيون يثير أيضاً أسئلة مهمة حول أخلاقيات وسائل الإعلام ومسؤولية الصحافيين عن تقديم الحقيقة، حتى في أصعب الظروف. «20 يوماً في ماريوبول» رواية حية ومروعة للمدنيين المحاصرين، فضلاً عن كونه نافذة على ما يشبه الإبلاغ من منطقة صراع، وتأثير هذه الصحافة في جميع أنحاء العالم.

«الحرب التي لا تراها» (2010)

آلان لووري وجون بيلجر

The war you Don't see ـ يوتيوب

يقدّم «الحرب التي لا تراها» للمخرجين البريطانيين الآن لووري وجون بيلجر، فحصاً نقدياً لدور وسائل الإعلام في تغطية الحروب، وخصوصاً حرب العراق وأفغانستان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويوضح كيف يمكن للصحافة أن تشكل الإدراك العام وتؤثر في الأجندات السياسية، وغالباً ما تحجب حقائق الصراع. يفحص الوثائقي العلاقة بين الحكومات ووسائل الإعلام، إذ يتم التلاعب بالتغطية لخدمة سرديات معينة. ويؤكد الوثائقي أيضاً على أهمية المساءلة في الصحافة، ويحث المشاهدين على التشكيك في المعلومات المقدمة لهم. يؤكد الفيلم على أهمية الصحافة الاستقصائية والحاجة إلى تعمّق المراسلين أكثر من الروايات السطحية. كما يتحدى الجمهور ليكون مستهلكاً أكثر تمييزاً للأخبار، ويشجّعه على البحث عن القصص والآراء غير المبلّغ عنها. عبر التركيز على أصوات المتضررين من الحرب، بدلاً من الروايات الرسمية فقط، يدعو العمل إلى نهج أكثر أخلاقية وشمولاً للتقارير.

«الموت من أجل الإخبار» (2018)

هيرمان زنّ ـ Dying to tell ـ نتفليكس

عبر شهادات عدد من الصحافيين العالميين، الذين يتحدثون بصراحة عن الصدمات التي شهدوها، والخوف الذي عاشوه، والخسائر التي لا يمكنهم التعافي منها وهم يخاطرون بحياتهم لإبقاء العالم مطلعاً، يقدم الأرجنتيني الإيطالي في فيلمه «الموت من أجل الإخبار»، نظرة عميقة إلى المخاطر التي يواجهها الصحافيون في مناطق الصراع، مشدداً على السعي الخطير في كثير من الأحيان وراء الحقيقة. ومن منظور الصحافة، يعمل الفيلم كتذكير صارخ بالتضحيات التي يقدمها المراسلون لتسليط الضوء على القصص المهمة، وخصوصاً في المناطق التي تتزايد فيها الأخطار المحدقة بحرية الصحافة. يسلط الوثائقي الضوء على أهمية التقارير الاستقصائية والمعضلات الأخلاقية التي يواجهها الصحافيون أثناء تغطية العنف والقمع، كما على آليات الرقابة والطرق المختلفة التي يتم بها استهداف العاملين في مجال الإعلام بسبب عملهم، ما يؤكد على الحاجة إلى مزيد من الحماية والدعم لهم. وعبر التركيز على القصص الإنسانية وراء العناوين الرئيسية، لا يعمل «الموت من أجل الإخبار» على زيادة الوعي بالتحديات التي تفرضها التغطية الإعلامية في البيئات الخطرة فقط، بل ويدعو أيضاً إلى إعادة تقييم كيفية تقدير المجتمعات وحماية نزاهة الصحافة. كما يعزّز فكرة أنّ الصحافة الحرة ضرورية للديموقراطية والمساءلة.

«تحت النيران: الصحافيون في القتال» (2011)

مارتن بيرك

Under fire: Journalist in Combat ـ Apple TV

مع ارتفاع عدد قتلى المراسلين من اثنين فقط في الحرب العالمية الأولى، إلى ما يقرب من صحافي واحد يُقتل كل أسبوع في العقدين الماضيين، يجمع فيلم «تحت النيران: الصحافيون في القتال» للمخرج والكاتب الكندي مارتن بيرك، الصور الشخصية وروايات ساحة المعركة ولقطات القتال للكشف عما يراه المراسلون ويفكرون فيه ويشعرون به أثناء تغطيتهم للحروب. يضيء على المخاطر الكبيرة التي يتحملها المراسلون لتقديم روايات مباشرة عن الصراع، وغالباً ما يكون ذلك بكلفة شخصية كبيرة، ويساعد الجمهور على فهم التضحيات التي يتم تقديمها لتقديم الأخبار من الخطوط الأمامية. يستكشف الفيلم التحديات الأخلاقية التي يواجهها الصحافيون في القتال، مثل الموازنة بين الحاجة إلى التقارير الدقيقة والمسؤولية عن حماية حياتهم وحياة الآخرين. كما يعزز الدور الحيوي للصحافيين في توثيق التاريخ أثناء تطوره، وضمان سماع أصوات المتضررين من الحرب وفهم تعقيدات الصراع. وعبر توضيح التهديدات التي يتعرض لها الصحافيون، يدعو الوثائقي إلى حماية أكبر لحريات الصحافة على مستوى العالم، مؤكداً على أنّ الصحافة الحرة ضرورية للديموقراطية والمساءلة. بشكل عام، يعمل الفيلم كتذكير مؤثر بأهمية الشجاعة والنزاهة في الصحافة، ما يلهم الصحافيين الحاليين والمستقبليين لإعطاء الأولوية لقول الحقيقة، حتى في مواجهة الشدائد.

وثائقيات أضاءت على دورهم وأهميته

مراسلو الحروب... ملائكة وشياطين!

شفيق طبارة

في وثائقي «هذا ليس فيلماً»، يوجّه المخرج الصيني الكندي يونغ تشانغ، تحية لروبرت فيسك

بعد رحلة إلى غزة في عام 2012، نشر نعوم تشومسكي وهاغيت بورير ولغويون بارزون من فرنسا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة رسالة مفتوحة بعنوان «نحن نتّهم» تعبّر عن غضبهم من الصورة المشوّهة التي روّجتها وسائل الإعلام الرسمية عن الواقع في غزة. كانت الرسالة عبارة عن نداء إلى الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام السائدة لاحترام قسمهم وأخلاقيات مهنة الصحافة، وكذلك نداء للمواطنين، وحثهم على الحصول على معلومات من الصحافيين المستقلين والتعبير عن ضميرهم عبر أي وسيلة متاحة.

في عصر الصراعات المسلّحة ما بعد الحداثية، أصبح فهمنا لتوثيق الأحداث وتعاطينا معها يتجاوز مجرد نقل الأخبار إلى استكشاف أعمق للحقائق والقصص الإنسانية. منذ حرب الخليج، شهدنا تحولاً جوهرياً في مركز الثقل من الأسلحة إلى المعلومات، ما منح الصحافيين، وخصوصاً مراسلي الحروب، فرصة فريدة لتوثيق التاريخ في لحظته.

في لبنان وغزة حيث المجازر الإسرائيلية مستمرّة، لتصل إلى استهداف الصحافيين وقتلهم، تتزايد أهمية مراسلي الحروب، الذين يواجهون تحديات كبيرة في نقل الحقيقة. تعدّ تغطيتهم الجريئة محاولةً لتقديم سرد واقعي للفظائع والمعاناة الإنسانية، إذ يغامر هؤلاء بحياتهم لنقل قصص قد تبقى غائبةً عن الأضواء.

في هذا المقال، نستعرض بعضاً من أبرز الوثائقيات التي أضاءت على دور مراسلي الحروب، ونتناول الأهمية الحيوية لعملهم في توثيق الحقائق وفتح أبواب النقاش حول النزاعات التي تؤثر في حياة الملايين حول العالم. تبرز الوثائقيات ليس فقط شجاعة هؤلاء المراسلين وتضحياتهم، بل أيضاً الأخلاقيات والتحديات التي يواجهونها في سعيهم نحو الحقيقة.

«هذا ليس فيلماً» (2019)

يونغ تشانغ ـ Mubi ـ This Is not a Movie

في فيلم «المراسل الأجنبي»، وصف المخرج الفريد هيتشكوك الصحافي بأنه بطل نجح في تغيير الأمور عبر عمله الصادق. من هنا جاءت فكرة تكريس روبرت فيسك نفسه للصحافة وتوثيق الصراعات أولاً بين إيرلندا والمملكة المتحدة، ثم الحروب المتعددة في الشرق الأوسط. في وثائقي «هذا ليس فيلماً»، يوجّه المخرج الصيني الكندي يونغ تشانغ، تحية مستحقة لفيسك، إذ يقدم للذين لا يعرفونه، وللذين يعرفونه، صوتاً يستحق الاستماع إليه، لأنّ فيسك ليس مراسلاً خاصاً يظهر في مكان الحادث ويكتب قصة ويعود إلى المنزل، بل يعيش في مناطق النزاع، ويستوعب ما يحدث، ويكتب عن تجارب شخصية حقيقية. «هذا ليس فيلماً»، تكريم لفيسك، وأيضاً صفحة بيضاء يستطيع الصحافي أن يعبّر من خلالها عن أفكاره حول الحالة الصحية (المحتضرة) للصحافة، والبشر بشكل عام. في الفيلم، شوق معين للصحافة الكلاسيكية، وانتقاد لما نقوم به الآن بعدما أصبح لدينا القدرة على الوصول إلى المعلومات أكثر بكثير من ذي قبل. «هذا ليس فيلماً»، هو أيضاً سيرة غنية تفحص أهمية الصحافة الحربية في المجال المتغير لاستهلاك وسائل الإعلام.

«20 يوماً في ماريوبول» (2023)

ميستيسلاف تشيرنوف

Apple TV ـ Days in Mariupol 20

بعد عقد في تغطية الصراعات الدولية، بما في ذلك الحرب الروسية الأكرانية، لصلحة وكالة «أسوشيتد برس»، أخرج الصحافي والمخرج الأوكراني ميستيسلاف تشيرنوف أول وثائقي طويل، استناداً إلى تقاريره الإخبارية اليومية ولقطات شخصية لبلاده في حالة الحرب، وبعض المواد الأرشيفية. في «20 يوماً في ماريوبول»، يكافح فريق من صحافيّي الوكالة المحاصرين في مدينة ماريوبول، لمواصلة عملهم في توثيق فظائع الحروب. وباعتبارهم المراسلين الدوليين الوحيدين في المدينة، فقد التقطوا الحياة اليومية خلال الحرب. الفيلم ملتزم بتوثيق الأحداث الواقعية بطريقة سهلة ومؤثرة عاطفياً، فهو يستخدم التقارير الميدانية، ويلتقط الفوضى واليأس الناجمين عن الحرب مع إعطاء الأولوية لأصوات وقصص المتضررين. يمكن لهذا النوع من الصحافة أن يضفي طابعاً إنسانياً على القضايا الجيوسياسية المعقدة، ما يجعلها ذات صلة بجمهور أوسع. إن تصوير الفيلم للمواقع الذي يواجهه المدنيون يثير أيضاً أسئلة مهمة حول أخلاقيات وسائل الإعلام ومسؤولية الصحافيين عن تقديم الحقيقة، حتى في أصعب الظروف. «20 يوماً في ماريوبول» رواية حية ومروعة للمدنيين المحاصرين، فضلاً عن كونه نافذة على ما يشبه الإبلاغ من منطقة صراع، وتأثير هذه الصحافة في جميع أنحاء العالم.

«الحرب التي لا تراها» (2010)

آلان لووري وجون بيلجر

The war you Don't see ـ يوتيوب

يقدّم «الحرب التي لا تراها» للمخرجين البريطانيين الآن لووري وجون بيلجر، فحصاً نقدياً لدور وسائل الإعلام في تغطية الحروب، وخصوصاً حرب العراق وأفغانستان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويوضح كيف يمكن للصحافة أن تشكل الإدراك العام وتؤثر في الأجندات السياسية، وغالباً ما تحجب حقائق الصراع. يفحص الوثائقي العلاقة بين الحكومات ووسائل الإعلام، إذ يتم التلاعب بالتغطية لخدمة سرديات معينة. ويؤكد الوثائقي أيضاً على أهمية المساءلة في الصحافة، ويحث المشاهدين على التشكيك في المعلومات المقدمة لهم. يؤكد الفيلم على أهمية الصحافة الاستقصائية والحاجة إلى تعمّق المراسلين أكثر من الروايات السطحية. كما يتحدى الجمهور ليكون مستهلكاً أكثر تمييزاً للأخبار، ويشجّعه على البحث عن القصص والآراء غير المبلّغ عنها. عبر التركيز على أصوات المتضررين من الحرب، بدلاً من الروايات الرسمية فقط، يدعو العمل إلى نهج أكثر أخلاقية وشمولاً للتقارير.

«الموت من أجل الإخبار» (2018)

هيرمان زنّ ـ Dying to tell ـ نتفليكس

عبر شهادات عدد من الصحافيين العالميين، الذين يتحدثون بصراحة عن الصدمات التي شهدوها، والخوف الذي عاشوه، والخسائر التي لا يمكنهم التعافي منها وهم يخاطرون بحياتهم لإبقاء العالم مطلعاً، يقدم الأرجنتيني الإيطالي في فيلمه «الموت من أجل الإخبار»، نظرة عميقة إلى المخاطر التي يواجهها الصحافيون في مناطق الصراع،

تبنّي وجهة النظر الإسرائيلية والمشاركة في الحرب النفسية

إعلام «لبناني»... بالاسم فقط!

نزار نمر

ما لبثت صحيفة «جيروزالم بوست» الإسرائيلية أن نشرت يوم الثلاثاء الماضي تقريراً يدّعي استخدام شركتي Whish Money وWestern Union لتمويل تسليح «حزب الله»، حتّى انكبّ عدد من وسائل الإعلام اللبنانية على نقله كما هو، بما في ذلك mtv وLebanon IM وLebanon Debate وغيرها، فيما نقل موقع «المدن» الخبر مع شرح آلية المعتمدة من «مصرف لبنان» بشأن تحويل الأموال، ووحده أشار إلى أنّ اتّهامات الصحيفة لا أساس لها من الصحّة، مستنداً إلى مصادر مصرفية. وكان لافتاً أنّ هذه الوسائل جميعها تجاهلت تماماً ورود اسم شركة Western Union الأميركية في تقرير الصحيفة الإسرائيلية الذي أورد أنّ الشركة أكّدت التزامها بكلّ المعايير. وركّزت عناوينها على Whish Money، وتناولت أحد مالكَيها توفيق كوسى للتصويب السياسي بما أنّه سوري الأصل حصل على الجنسية اللبنانية بمرسوم جمهوري في عهد الرئيس إميل لحّود. وأفرد «تلفزيون المرّ» تقريراً إخبارياً للحدث، متحدّثاً عن تفاصيل التقرير الإسرائيلي بحذافيره ومن دون الأخذ برأي جهات لبنانية أو ما شابه، بدءاً من العلاقة المزعومة بـ«هيئة دعم المقاومة الإسلامية»، مروراً بالعقوبات الأميركية، وصولاً إلى الاستناد إلى تقرير من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» ادّعى استغلال «حزب الله» الأزمة الاقتصادية في لبنان لمصلحة نموّه. وأشارت جميع التقارير إلى «القرض الحسن» كونها تعرّضت للاستهداف الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، لكنّ ذلك لم يلفت نظر الوسائل الإعلامية اللبنانية إلى كونها تشارك في التحريض على قصف فروع Whish Money التي تبلغ أكثر من 900 على امتداد الأراضي اللبنانية، أو ربّما تدرك ذلك تماماً، كما كانت mtv تدرك ماذا تفعل حين حرّضت على «القرض الحسن» قبل بضعة أيّام من قصف فروعه، وهو ما عرّض القناة لدعوى قضائية أقيمت ضدّها منذ مدة.

> **يفرض الإعلام العبري تعتيماً على كلّ ما يصدر من لبنان**

استشراف شناعة مضمونه بمجرّد قراءة العنوان. لا يكتفي بعدم استخدام كلمة «الزعم»، بل ينقل الخبر كأنّه مؤكّد ويستخدم كلمة «معلومة». وفوق ذلك يضخّم من شأنه باعتبار «مفاجأة» علماً أنّ التقرير ذاته يشير إلى أنّه استقى معلوماته من موقع N12 العبري التابع للقناة 12، وأنّ «لبنان 24» ترجمه إلى العربية. وبدأ الموقع اللبناني خبره بالعبارات التالية: «نشر موقع «N12» الإسرائيلي وتحت عنوان «معلومة إسرائيلية عن أخطر «نفق لحزب الله»... مفاجأة كبيرة عنه»، نشر موقع «لبنان 24» المملوك لرئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي تقريراً يمكن

تقريراً جديداً قال فيه إنّ عناصر «حزب الله» موجودون في ميدان جنوب لبنان رغم أنّ أعدادهم قليلة هناك، مشيراً إلى أنّ هناك ما يسمى بـ«الفرق النائمة» التي تختبئ وتنفذ هجمات مركّزة عبر قنص الجنود الإسرائيليّين»، مكملاً في سرد مزاعم عن النفق وطوله وماهية استخدامه من «قوّة الرضوان» بحسب الادّعاء الصهيوني، بالإضافة إلى صوَر مزعومة كذّبتها قناة «الجديد» ضمن فقرة تبثّها ليلاً حول الأخبار المغلوطة. هكذا، يستخدم الموقع كلمات «القول» و«الإشارة» و«التأكيد» لنقل تقرير عبارة عن بروباغندا صهيونية صافية، ويشارك في الحرب النفسية على بلده وناسه، فيما الإعلام العبري يفرض تعتيماً على كلّ ما يصدر من لبنان ولو كان مؤكّداً وموثّقاً، كي لا يتأثّر المستوطنون بالحرب النفسية. حبّذا لو يتّعظ «لبنان 24» وأخواته من مواقع إلكترونية فرّخت من كلّ حدب وصوب من دون حسيب أو رقيب، ويتوقّفون عن المشاركة في الحرب الإعلامية الصهيونية على لبنان. وإن كانت حجّة هؤلاء معارضة المقاومة، فإنّ المشاركة في العدوان على اللبنانيّين لا علاقة له البتّة بادّعاء مماثل!

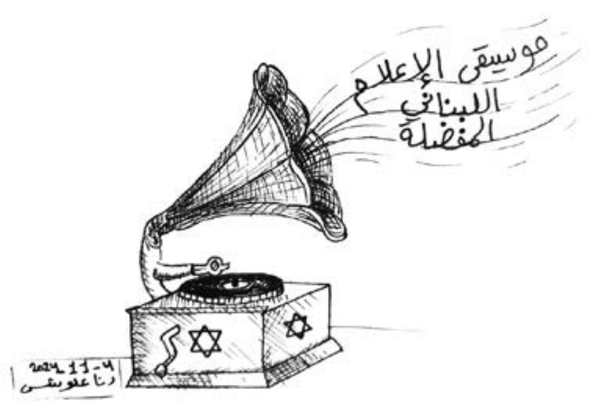

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 5 تشرين الثاني 2024 العدد 5344

على طريق القدس

الصهيونازية تُطل برأسها في الخيام

منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) العام الماضي، اعتدنا على مشاهد جنود الاحتلال الصهيوني وهم يمارسون ساديّتهم في فيديوهات وصور تظهرهم وهم يعبثون بمنازل المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، ويرتدون ملابس النساء النازحات والشهيدات، ويهللون ويرقصون في وسط المعارك، على وقع تفجير ممتلكات المدنيين الأبرياء. لكن المشهد الأخير الذي انتشر على منصّات التواصل الاجتماعي، قد يكون من أكثر المشاهد تلويثاً للبصر والسمع، إذ ظهر جنود الاحتلال، في منزل مدمّر في بلدة الخيام جنوب لبنان، وهم يعبثون بآلة البيانو العائدة لأصحاب المنزل، متباهين بأفعالهم التخريبيّة بحق ممتلكات المدنيين. تبيّن لاحقاً أنّ هذا المنزل يعود إلى طبيبة من قرية الخيام، تدعى جوليا علي، وقد نشرت على حسابها الخاص على منصّة «إنستغرام»، فيديو كانت قد سجلته قبل عام، تظهر فيه وهي تعزف على آلة البيانو في منزلها.

تداول مستخدمو منصّات التواصل الاجتماعي فيديو جنود الاحتلال وفيديو علي، في محاولة لتجسيد التشوّه الذي يلحقه هذا الكيان الغاصب بكل ما هو حضاري وجميل ومحبّ للحياة. وبعد انتشار فيديو علي على نطاق واسع، علّق عليه الفنان والموسيقي اللبناني ريان الهبر، مشيراً إلى أنّ المقطوعة التي كانت تعزفها علي قبل سنة، هي إحدى مقطوعات الـ«نوكتورن» لشوبان. وعلى الرغم من الشهرة الواسعة لهذه المقطوعة في عالم الموسيقى الكلاسيكية، فقد اكتسبت شهرة إضافيّة عبر فيلم «عازف البيانو» (2002) الشهير الذي تناول فيه المخرج المعروف رومان بولانسكي مكابدات عازف البيانو البولندي اليهودي فلاديسلاف شبيلمان وفراره خلال الحرب العالمية هرباً من معسكر الإبادة. وأضاف الهبر معلقاً «يحكي الفيلم عن مأساة شعب (اليهود) عاد وأسّس دولة عنصرية احتلت أراضي شعوب أُخرى، ودمرت وقتلت بدعم وصمت من العالم أجمع»

فجر السعيد تستنجد بإسرائيل لدخول... لبنان

بعد منعها من دخول لبنان قبل عام تقريباً بسبب مواقفها التطبيعية مع العدو الإسرائيلي، توسّطت فجر السعيد (الصورة) لدى إيدي كوهين لإسقاط الدعوى التي منعتها من دخول البلاد. وغرّدت الإعلامية الكويتية متوجهة بكلامها إلى كوهين، قائلة «ابن العم خليكم بالجنوب دخيلك لا تطلعوا فوق. بعدين ليش ما تناشد نبيه بري يشيلون المنع عني من دخول لبنان»، فأجابها الإعلامي الصهيوني: «تكرمي أم عثمان خلص سننقل كلامك إلى عاموس هوكشتين وهو سيعمل اللازم».

في هذا السياق، أثارت تغريدة السعيد موجة غضب على صفحات السوشال ميديا، وأجمعت التعليقات على أنّ السعيد لن تزور لبنان أبداً، لأنها إحدى الأذرع الإعلامية المتصهينة. وكانت الصحافية الكويتية قد مُنعت من دخول «مطار بيروت الدولي» العام الماضي بسبب مواقفها المطبعة مع العدو، وعادت أدراجها إلى الكويت. على الضفة نفسها، كانت السعيد قد أعلنت تطبيعها مع العدو بشكل وقح، ونشرت فيديو على صفحاتها على السوشال ميديا، وهي تستقبل مجموعة من الإسرائيليين في منزلها في جورجيا. ورحّبت السعيد بالإسرائيليين الذين أعربوا بدورهم عن سعادتهم قائلين «نعم نحن عائلة». كما كشفت السعيد عن زيارتها فلسطين المحتلة، وحلولها ضيفة على الإعلام الإسرائيلي.

حيّوا «العمل الفلسطيني»

انتشر أخيراً على منصّات التواصل الاجتماعي، فيديو يوثّق قيام ناشطين ملثّمين من مجموعة «العمل الفلسطيني»، بإزالة تمثال للرئيس الأوّل لكيان الاحتلال الإسرائيلي، حاييم وايزمان، من جامعة «مانشستر» البريطانية، واختطافه. وأصدرت المجموعة بياناً تعقيباً على الفيديو المنتشر، أشارت فيه إلى أنّ عمليّة اختطاف تمثال وايزمان تأتي في الذكرى الـ107 لوعد بلفور، الذي أسهم في تسريع إقامة «دولة» الاحتلال وتشريد آلاف الفلسطينيين وقتلهم وتدمير منازلهم وأراضيهم. يُذكر أنّ «العمل الفلسطيني» مجموعة معروفة بأعمالها المناهضة للكيانات الاقتصادية والتعليمية المرتبطة بالاحتلال الصهيوني.

ماجدة تغنّي... وماغي تجمع التبرعات

تواصل ماغي بو غصن نشاطها لدعم النازحين اللبنانيين، إذ أطلقت الممثلة اللبنانية أخيراً حملة إنسانية على صفحاتها على السوشال ميديا، داعية فيها لتقديم المساعدة الى المتضررين من الحرب. وكشفت أنّ الحملة تضم عدداً من الجمعيات الموثوقة وبالتعاون مع إتحاد «كلنا للوطن».

وكانت ماغي قد أطلقت، في بداية الحرب، حملةً لجمع التبرعات وشراء المواد الأساسية وتوزيعها على النازحين في مختلف المناطق اللبنانية. من جانبها، بعدما التزمت الصمت منذ إندلاع الحرب الإسرائيلية، أعلنت ماجدة الرومي أنها ستحيي حفلة خيرية في الامارات في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي يعود ريعها للبنان، وتحمل إسم «كرمال عيونك يا لبنان». تأتي الحفلة ضمن مبادرة «الإمارات معك يا لبنان»، بالتعاون مع مؤسسة «دبي للعطاء».

على بالي

أسعد أبو خليك

لا حاجةَ إلى النقاش والتداول. نهاد المشنوق وجدَ الحلّ لمشكلات لبنان. وهو يتحدّث بمنطق العليم بحُكم «السفراء» الذين يزورونه للتداول وأخْذ المشورة. ظهر على برنامج أفسد إعلامي في تاريخ الجمهوريّة وتضاحكا على طريقة السياسيّين في مجلس النواب في مرحلة ما قبل الحرب. حتى عندما مرّ خبرٌ عن رفع الأنقاض عن ضحايا في الجنوب، حبكت النكتة مع المشنوق وسخِر من «حرب الإسناد». ومثل كلّ الذين استفادوا، وأثـرَوا، من مرحلة منظمة التحرير الفلسطينيّة، اعتذر المشنوق عن سنوات «الولدنة» عندما دعم المقاومة الفلسطينيّة واعتذر لأنّه آمن بـ«اتفاق القاهرة».

الغريب: أنّ كلّ من كان قريباً من منظمة التحرير والحركة الوطنية، يعتذر ويأسف على مواقفه، فيما تزهو كلُّ جماعة الانعزال اليميني بتحالفها «الضروري» مع إسرائيل. المشنوق قال إنّ الذين يصدّون العدوّ في الجنوب ليسوا مقاتلين، هؤلاء «شهداء»، معركتهم خاسرة. وصاحب الموقع الذي يدور في فلك النظام الإبراهيمي التطبيعي، يريد مساراً كي يقبل «المجتمع الدولي» بلبنان. هو يرى أنّ المجتمع الدولي له شروطه لنيل الرضى. وهو، مثل كلّ اليمين الـ14 آذاري في لبنان، يعتقد أنّ أميركا وأتباعها في المجتمع الدولي يعاقبون الدول بناءً على شرورها وخطاياها، وليس بناءً على شرور التحالف الغربي الإبادي وخطاياه. كلّ سنة، تُدين الجمعية العامة للأمم المتحدة العقاب الأميركي الوحشي على كوبا، ولا يوافق أميركا على موقفها إلا إسرائيل. على طريقة السيادة المزيّفة. اعترض المشنوق لأنّ رئيس البرلمان الإيراني عبّر عن دعم لبنان. هذه إهانة. دعم؟ أمّا التدخّلات الأميركية والسعودية، حتى لا نتحدّث عن الإسرائيلية، فهي ترفد السيادة؛ لأنّ هدف السيادة وضعُ لبنان تحت سيادة إسرائيل، كما كان قبل الحرب الأهليّة. أمّا حلُّ المشنوق فهو «الإستراتيجية الدفاعيّة». كلّ هؤلاء الذين يستعملون التعبير يعلمون أنّهم يخدعون الجمهور: إنّ الإستراتيجية الدفاعية الوحيدة التي تسمح بها أميركا، عذراً، أعني «المجتمع الدولي»، هي إستراتيجية اللاإستراتيجية لأنّها الوحيدة التي تُريح إسرائيل. وإراحة إسرائيل هي البديل الوحيد والإستراتيجي عن المقاومة. كلّ هذه السنوات وأميركا تُدير الجيش وتسلّحه وهو عاجز عن الردّ على نار العدوّ.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com